الجمهورية الجزائرية الديمقراطية و الشعبية
وزارة التجارة

نشرية
وزارة التجارة

حصيلة
أنشطة
إحصائيات

طبعة السداسي الأوّل من سنة 2011

العدد الثاني

إصدار خلية الاتصال بوزارة التجارة
الأبراج الثلاثة ، حي زرهوني المحمدية ،الجزائر
هاتف رقم : 021890160 / فاكس : 021890771
الموقع الإلكتروني : www.mincommerce.gov.dz
البريد الإلكتروني : info@mincommerce.gov.dz

الـجمهوريـة الـجزائريـة الـديمقراطيـة والـشعبيـة
وزارة التـــجـــارة

نـــشريـــة
وزارة الـــتجـــارة

حـصيلـة
أنـشطـة
إحصائيات

طـبعـة السداسي الأوّل من سنة **2011**

العدد الثاني

وزارة التجارة
المسار التاريخي والمهمات الأساسية

تعمل الجزائر على تطوير إقتصادها من خلال تحسين منتوجاتها والرفع من مستوى الصادرات والتحكم في مستوى الواردات، كما تسعى إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية الخارجية والداخلية.

وتعتبر وزارة التجارة الهيئة الحكومية المكلفة بكافة المعاملات الاقتصادية والإجراءات الخاصة بالتجارة داخليا أو على المستوى الخارجي وتختلف مهامها حسب هيئاتها الإدارية.

نبذة تاريخية عن وزارة التجارة

تكونت وزارة التجارة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94/207 المؤرخ في 16 يوليو 1994، بعدما كانت تحت وصاية وزارة الإقتصاد قبل أن يتم التعديل رقم 90/189 المؤرخ في 13 يونيو1990 وبه كانت وزارة التجارة تعمل على تسيير شؤونها ومصالحها.
ومنذ سنة 1963 بدأت التحولات تطرأ عليها نستعرضها فيما يلي في تلخيص تسلسلي تاريخي يبين تلك التحولات التي جرت عليها منذ الإستقلال إلى غاية يومنا هذا :

- من سنة 1963 إلى 1965 أصبحت وزارة التجارة تحت إسم وزارة الإقتصاد وهذه الأخيرة تضم كل من : وزارة المالية ، وزارة التجارة ، وزارة الصناعة وكانت الوزارة آنذاك تحت إشراف السيد بشير بومعزة – رحمه الله –؛
- من سنة 1965 الى 1990 تحولت وزارة الإقتصاد إلى وزارة التجارة؛
- من سنة 1990 إلى 1994 عادت وزارة التجارة إلى تسميتها الأولى وزارة الإقتصاد وتحتوي هذه الأخيرة على هيئتين وزاريتين (الوزير المنتدب المكلف بالتجارة بالإضافة إلى الوزير المنتدب المكلف بالخزينة)؛
- من سنة 1994 إلى سنة 2000 تحولت وزارة الإقتصاد إلى وزارة التجارة ؛
- من سنة 2000 إلى 2009 بقيت الوزارة محتفظة بتسمية وزارة التجارة، وهي اليوم تحت إشراف وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة .

عرض الهيكل التنظيمي

الإدارة المركزية ومديريات التجارة : طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 02 - 454 المؤرخ في 17 شوال 1423 الموافق لـ 21 ديسمبر 2002 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التجارة.

المادة الأولى : تشمل الإدارة المركزية في وزارة التجارة الموضوعة تحت سلطة الوزير على النحو الآتي :
الأمين العام : ويساعده مديران (إثنين) دراسات ويلحق به المكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة ومكتب البريد.
رئيس الديوان : ويساعده ثمانية (08) مكلفين بدراسات والتلخيص وأربعة (04) ملحقين بالديوان .
المفتشية العامة : يحدد إحداثها وتنظيمها وعملها بمرسوم تنفيذي – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، الصادر في 18 شوال 1428، الموافق لـ 22 ديسمبر 2002، ص 13 .
المادة الثانية : المديرية العامة للتجارة الخارجية
المادة الثالثة : المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها
المادة الرابعة : المديرية العامة للرقابة الإقتصادية وقمع الغش
المادة الخامسة : مديرية الموارد البشرية والتقنيات الحديثة للإعلام الآلي
المادة السادسة : مديرية المالية والوسائل العامة

ومن خلال ما تم عرضه نصل إلى أن وزارة التجارة تعتبر من الهيئات الهامة التي تعمل على دفع عملية النمو الاقتصادية إلى الأمام والسهر على إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

الفهرس

الصفحة

الحدث	افتتاحية العدد	07
	الجلسات الوطنية للتجارة من أجل إستراتجية وطنية شاملة تشخص الواقع وتستشرف المستقبل	09
	دليل المستهلك الجزائري أول تجربة من نوعها في الجزائر	14
	الأنشطة الرئيسية لمديرية المنافسة خلال السداسي الأول 2011 تنظيم وسير مجلس المنافسة	16
	الموارد البشرية 7000 منصبا ماليا لتطوير أداة الرقابة الميدانية وزيادة المناصب العليا بـ 645 منصبا	19
الحصيلة	حصيلة برنامج إعادة تأهيل أسواق الجملة و التجزئة مقاربة لمعالجة السوق الموازية وانشاء مؤسسة عمومية لانجاز تسيير أسواق الجملة	21
	حصيلة الرقابة الإقتصادية و قمع الغش خلال السداسي الأول 2011 تفضيل الرقابة القبلية و المزيد من الوقاية	25
	حصيلة التجارة الخارجية خلال السداسي الأول 2011 تأطير التجارة الخارجية وترقية الصادرات خارج المحروقات	27
	الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة إطار للتشاور والحوار	30
	حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لترفيه الجارة الخارجية خلال السداسي الأول لسنة 2011 بوابة الكترونية لتعميم المعلومات الاقتصادية	32
	حصيلة نشاطات المركز الجزائري لمراقبة النوعية و الرزم مخابر عصرية من أجل حمايوة المستهلك	35
	حصيلة التسجيلات في السجل التجاري 287538 تسجيلا خلال السداسي الأول 2011	38
	شركة المعارض والتصدير صافكس فضاءات عرض دائمة في سياق اقتصادي واعد	44
إحصائيات ومؤشرات	الميل العام لسوق قيم البورصة خلال للسداسي الأول لسنتي 2010 و2011	45

إفتتاحية العدد

بقلم معالي وزير التجارة
السيد مصطفى بن بادة

هذه إنجازاتنا
في السداسي الأول من سنة 2011

بصدور العدد الثاني من نشرية وزارة التجارة ، نكون قد وضعنا لبنة إضافية في منظومة العمل الإعلامي والاتصالي الذي يستهدف وضع جمهور المستهلكين و شركائنا من المتعاملين الاقتصاديين، في صورة مستجدات قطاع التجارة و التطورات التي رافقت مختلف البرامج والمشاريع والمراسيم والتشريعات التي عرفها القطاع طيلة القطاع خلال السداسي الأول من سنة 2011 .

ونشرية وزارة التجارة تصدر هذه المرة في ظروف سياسية و اقتصادية و اجتماعية جد حساسة ، سواء على المستوى الوطني حيث تعرف ساحتنا الوطنية مباشرة سلسة من الإصلاحات تحت شعار "التجديد الوطني" الذي أعلن عنه فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في خطابه للأمة في أبريل 2011 ، كما جاءت الصياغات الواردة في بيانات مجلس الوزراء المتتالية مجسدة لفحوى هذا الخطاب ، و مؤكدة على أن الجزائر يجب أن تدخل إلى طور جديد على المستوى السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.

وقد عرف قطاع التجارة خلال السداسي الأول من سنة 2011 حركية غير مسبوقة على المستوى التشريعي والتنظيمي والتقييمي ، كيف لا وقد عرف بداية سنة 2011 أحداثا أليمة تسبب فيها الارتفاع غير المبرر لأسعار مادتي السكر والزيت، و عملت الوزارة و بسرعة كبيرة على فت نقاش مع المتعاملين المتدخلين في سوق السكر والزيت، على قاعدة رابح رابح ، رابح بالنسبة للسلطة العمومية من خلال تجسيد مبدأ الخدمة العمومية و المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، ورابح بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين من خلال ضمان عدم الخسارة والاستفادة من بعض الإجراءات و خلق مساحات جديدة للتنافسية ، والحمد لله تمكنا في غضون أيام قليلة فقط من الخروج من الأزمة بسلام ، بفضل الله أولا ثم بفضل الاستجابة الفورية لقرارات الحكومة غير المسبوقة والتنفيذ العاجل لها في التوقيت المحدد ، توجت بتأمين القدرة الشرائية للمواطن من خلال تسقيف مادتي السكر والزيت و فتح المجال أمام مواد أخرى واسعة الاستهلاك .

أما عن حدث السنة فهو تنظيم الجلسات الوطنية الأولى للتجارة والتي كانت بمثابة البوصلة التي رسمت لنا خارطة طريق نحو إستراتيجية وطنية شاملة للتجارة وخرجت بتوصيات هامة شكلت فيما بعد برنامج عمل من شأنه أن يرتفع بمستوى الأداء ويحقق التطلعات المشروعة للمستهلكين والمتعاملين الاقتصاديين ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلي أن وزارة التجارة أنشأت مؤسسة اقتصادية عمومية " ماقروس" تتكفل بإنجاز و تسيير أسواق الجملة ، كما أرست منظومة اتصالية ومعلوماتية هامة بهدف تسهيل عملية الوصول إلى المعلومات والاستخدام الأمثل لها ، سواء عن طريق النظام التلماتي للسجل التجاري أو البوابة الإلكترونية على مستوى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، أو إطلاق شبكة الأنترانت على مستوى المصالح الخارجية لوزارة التجارة، أو المبادرة الإعلامية التي أطلقناها بالشراكة مع وزارة الاتصال من اجل مساهمة فعالة لقطاع التجارة في الاتصال المؤسساتي، والانفتاح على وسائل الإعلام الجزائرية سواء كانت تلفزيونية أو إذاعية أو صحافة مكتوبة أو مجلات متخصصة.

وفي بادرة هي الأولى من نوعها في الجزائر أصدرت وزارة التجارة دليل المستهلك الجزائري، الذي سيوزع على أوسع نطاق ممكن رغبة في تحسيس المستهلك بحقوقه وواجباته وترشيد عملية الاستهلاك.

ونأمل إن شاء الله في السداسي الثاني من سنة 2011، ان نتمكن من تجسيد البرامج الواعدة لوزارة التجارة و لا سيما تلك المتعلقة بتنصيب مجلس المنافسة وكذا ضبط وتنظيم السوق الوطنية بما يحفظ القدرة الشرائية للمواطنين ، وإشراك المستهلكين في مراقبة السوق عن طريق نظام الإنذار السريع.

معالي وزير التجارة
مصطفى بن بادة

الجلسات الوطنية الأولى للتجارة

من اجل إستراتيجية وطنية شاملة تشخص الواقع وتستشرف المستقبل

منذ بداية سنوات التسعينات (90)، تخلت الجزائر عن نموذج الاقتصاد الممركز أو المسير إداريا للتوجه تدريجيا نحو اقتصاد السوق.

في هذا السياق، تمت المبادرة بإصلاحات عميقة من أجل المساعدة على تطوير اقتصاد السوق المبني على حرية الصناعة والتجارة، من جهة، ومن جهة أخرى، تسهيل إدماج اقتصادنا في فضاءات اقتصادية جهوية ودولية.

استدعى تحقيق هذه الأهداف وضع مخطط عمل متعدد الأشكال يتضمن كل من الجوانب المتعلقة بتأطير السوق الداخلية وحماية المستهلك وكذا تلك المتعلقة بترقية التجارة الخارجية.

فيما يخص السوق الداخلية، تتعلق الإصلاحات المبادر بها على الخصوص بـ :

- تكييف وتحيين الإطار التشريعي والقانوني المطبق على المنافسة، المأذارات التجارية وكذا حماية المستهلك؛
- إعادة تنظيم الإدارة المركزية والمصالح الخارجية لوزارة التجارة؛
- تمركز مهام و النظام الأساسي للفضاءات الوسيطة؛
- تدعيم نظام الرقابة الاقتصادية وقمع الغش.

فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، علاوة على تحرير نشاطات استيراد وتصدير السلع والخدمات، إلى حد الآن حصريا من اختصاص المؤسسات العمومية، البدء في أعمال تصبوا إلى تعزيز وتكثيف التعاون الاقتصادي و المالي وكذا تطوير المبادلات التجارية مع أهم الشركاء التاليين :

- الإتحاد الأوروبي؛
- المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر؛

إمتدادا لمختلف هذه الاتفاقيات، تم الشروع، منذ عدة سنوات، في مفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ولإبرام بعض اتفاقيات للتبادل الحر من أجل فتح أسواق جديدة للإنتاج الوطني وكذا تنويع الصادرات.

على إثر وضع حيز التنفيذ مختلف هذه التدابير، تتضح جليا ضرورة الشروع في تقييم موضوعي للنتائج المسجلة من أجل:

- تحديد سياسة ضبط السوق من أجل التحكم الجيد في شبكات التوزيع على وجه الخصوص وكذا امتصاص النشاطات غير الشرعية؛

تدعيم قدرات تدخل مصالح الرقابة لضمان حماية موسعة للمستهلك والاقتصاد الوطني؛

- بعث غرف التجارة والصناعة الولائية وترقية الحركة الجمعوية لحماية المستهلكين؛
- ضبط و تأطير التجارة الخارجية.

في هذا الصدد، تم تنظيم جلسات وطنية الاولى للتجارة بمشاركة علاوة على، المسؤولين السامين للإدارات والهيئات العمومية المعنية، خبراء وجامعيين، مقاولين ومتعاملين إقتصاديين، ممثلي جمعيات أرباب العمل ومهنيين وجمعيات حمايوة المستهلك لمناقشة المواضيع الأربعة التالية:

- ضبط السوق الداخلية؛
- تأطير التجارة الخارجية؛
- الرقابة الإقتصادية وقمع الغش؛
- الموارد البشرية والإتصال.

وتجدر الإشارة أن هذه الجلسات الوطنية قد سبقها عقد، خلال شهر أبريل 2011، جلسات محلية على مستوى 48 ولاية، متبوعة بثلاثة لقاءات جهوية بكل من وهران،باتنة والبليدة على التوالي بتاريخ 19 ،21 و23 مايو 2011. هذه الجلسات قد جمعت 6449 مشاركا من بينهم 2874 من قطاع التجارة أي بالنسبة 45.5 %.

لقد تم جمع ملخصات الجلسات المحلية والجهوية حسب المواضيع، على شكل وثيقة موحدة، والتي تضم كذلك التوصيات والتدابير المقترحة والموجهة سواء لإجراء التعديلات اللازمة سواء لتدعيم الأعمال المتخذة.

على المستوى الوطني، قدرت المشاركة بـ 680 عضوا من بينهم 49 % من قطاع التجارة.
أما بالنسبة إلى المجموع الإجمالي فقد سجلنا حضور 7129 مشاركا من مختلف الهيئات ومختلف أنحاء الوطن في الجلسات، من بينهم 45 % من قطاع التجارة .

وقد خرجت هذه الجلسات الوطنية الأولى بالتوصيات التالية :

أولا : توصيات خاصة بضبط السوق الداخلية؛

ا - تنظيم السوق

1) - وضع مخطط تعمير تجاري منسجم يتماشى مع إطار التنمية الهيكلية لقطاع التجارة ويستند على مبادئ التنظيم الفضائي والنوعي للنسيج التجاري ؛
2) - تهيئة وترقية القواعد الأساسية الكبرى الإقتصادية منها والتجارية على طول الطريق السيار شرق-غرب ؛
3) - تسهيل إجراءات الحصول على العقار عن طريق إدراج إجراءات ترقوية تحفيزية لتشجيع الاستثمار في الهياكل التجارية كالمذابح الصناعية وهياكل التبريد ... ؛
4) - وضع جهاز تحيين وتكييف التنظيم الخاص بتأطير وتسيير بعض المنشآت التجارية ذات المنفعة الوطنية مثل (أسواق الأسماك وأسواق الماشية...) ونشاط التجارة الموسمية على مستوى الولايات الساحلية والإطعام الجماعي ؛
5) - تطوير ربط شبكة السكك الحديدية بالموانئ التجارية ومناطق النشاط التجاري قصد نقل البضائع وتموين السكان ؛
6) - إعداد خريطة الهياكل الاقتصادية والتجارية خاصة بكل ولاية ؛
7) - التفكير في إنشاء مؤسسات عمومية مختصة في تسيير المخازن الإستراتيجية والأمنية الخاصة بالمواد الأساسية والتي تسمح بالاستجابة العاجلة للاحتياجات تفاديا لأي طارئ نظرا لحل المؤسسات العمومية للتوزيع ؛

8) - الإعفاء الضريبي للنشاطات الإقتصادية في مناطق الجنوب ؛

9) - وضع نظام دعم لإنشاء مساحات تجارية على مستوى مناطق الجنوب عن طريق إجراءات تحفيزية (قروض بنكية بفوائد مخفضة، نظام ضريبي تفضيلي وتسهيل الحصول على العقارات) ؛

10) - توسيع نظام تسديد مصاريف النقل البري المقررة لولايات الجنوب إلى ولايات أخرى مماثلة ؛

11) - إنجاز هياكل إستقبال لإحتضان التظاهرات الإقتصادية ذات البعد الجهوي لفائدة غرف التجارة و الصناعة، وإنشاء مقرات لغرف التجارة والصناعة على مستوى الولايات مع مراعاة الخصوصيات التجارية لكل ولاية أو منطقة وكذا مراجعة القانون الأساسي الذي يسير هذه الغرف ؛

12) - إنشاء أسواق الجملة للخضر و الفواكه خارج محيط المدن الكبرى ؛

13) - مشاركة مستعملي أسواق الجملة في تسييرها على شكل مساهمة فعالة حتى تستجيب لكل المقاييس المعتمدة (أمن، بنك، تأمين، فندق، مطعم، فضاءات الإستراحة والإتصال...) ؛

14) - إعادة تفعيل دور غرف التجارة والصناعة لتمكينها من القيام بمهامها في ظروف حسنة ؛

15) - تأطير و متابعة نشاط أسواق المواشي، المسمكات، أسواق الأسماك مع وضع نظام آلي للتغطية الصحية ؛

16) - تشجيع الاستثمار في مجال التوزيع ؛

17) - توحيد و تخفيف الإجراءات والملفات المتعلقة بمأذارات المهن والأنشطة المقننة، لاسيما من حيث آجال معالجتها من قبل السلطات المختصة والوثائق الإدارية المطلوبة ؛

18) - تشجيع الاستثمار في هياكل التخزين، لاسيما غرف التبريد لحفظ المنتوجات الأساسية المخصصة لضبط السوق ؛

19) - رفع النقائص المتعلقة بعدم مطابقة أسواق الجملة للخضر والفواكه لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-182، لاسيما الجانب المتعلق بالتجهيزات؛

20) - تحديد ساعات فتح أسواق الجملة للخضر والفواكه حسب خصوصيات المناطق.

II- التحكم في شبكات التوزيع:

1) - جدولة الدراسات المنجزة والقيام بدراسات جديدة للتعريف بجميع أنماط التوزيع التي يمكن تنفيذها نظرا لشساعة الإقليم مع الأخذ بعين الاعتبار شبكات التوزيع ؛

2) - تعزيز الحوار والتشاور ومساعي الشراكة مع جميع الفاعلين في المجتمع المدني (اتحادات مهنية، فضاءات الوساطة الاقتصادية وجمعيات حماية المستهلكين) حول جميع المسائل المرتبطة بتنمية دائرة النشاط التجاري، لاسيما التعمير التجاري ؛

3) - تشجيع إحترافية المؤسسات الصغيرة المختصة في التوزيع ؛

4) - تشجيع استعمال وسائل النقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي للبضائع بأسعار تفاضلية ؛

5) - ترقية و تحسين مستوى المسيرين الجزائريين في مجال التسويق وتكوين الأعوان الاقتصاديين في مناهج علمية في ميدان التوزيع ؛

6) - إعطاء الأولوية للتموين المباشر للفضاءات التجارية (مساحات كبرى) من طرف

المنتجين أو المستوردين لتقليص التكاليف وضمان التحكم في الأسعار؛

7) - توجيه الاستثمار الوطني الخاص وإدماجه في السياسة الوطنية للتوزيع، لاسيما على مستوى التجمعات السكنية الجديدة ذات الكثافة المرتفعة ؛

8) - تكثيف العمل التحسيسي والإعلامي فيما يتعلق بتطبيق الأسعار والتسعيرات المقننة وكذا معايير الجودة ؛

9) - وضع حيز التنفيذ شبكة التوزيع (الجملة والتجزئة) في قطاع مواد البناء مع تبني توزيع هوامش الربح على مختلف الأصعدة ، طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 09-243 المؤرخ في 2009/07/22 بالنسبة للإسمنت.

III- الجهاز التشريعي والتنظيمي:

1) - وضع مرصد وطني يتكفل بتحليل وتقييم النشاط التجاري ؛

2) - الإسراع في تبني إطار تنظيمي لتأطير بعض الأنشطة (المساحات الكبرى، المخابز...) طيلة أيام العطل الأسبوعية والسنوية ؛

3) - توضيح شروط مأذارة الأنشطة التجارية نظرا لتداخل المهام بين تلك الخاضعة لسجل الحرف والمهن وتلك الخاضعة للسجل التجاري ؛

4) - مراجعة أحكام المادة 08 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بشروط مأذارة الأنشطة التجارية قصد السماح للشباب المستفيد من التنظيم المتعلق بدعم تشغيل الشباب للقيد في السجل التجاري ؛

5) - إنشاء خريطة تجارية للولاية أو حتى للمدينة مع ذكر تسمية الشوارع ؛

6) - تقنين مواقيت التسليم داخل الشريط الحضري بكل ولاية بقرار ولائي ؛

7) - تخفيف إجراء تسليم شهادة المطابقة المنصوص عليها في القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 يوليو سنة 2008 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمامها ؛

8) - إصدار مستخرج السجل التجاري غير قابل للتزوير (إلكتروني و/أو كل الأشكال المشابهة الأخرى) ؛

9) - التعجيل في إجراءات تسجيل العلامات لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية وتقليص المدة ؛

10) - توافق النصوص التطبيقية المتعلقة بالمنشآت المصنفة وتخفيفها ؛

11) - تعديل المرسوم التنفيذي المنظم لنشاط تسويق السيارات الجديدة بإضافة أحكام إلزامية تتعلق بفرض عقوبات للمخالفين ؛

12) - إشراك الجمعيات والمنظمات المهنية وأرباب العمل في إعداد القوانين لتسهيل تطبيقها ؛

13) - إعفاء المؤسسات المنشأة في إطار سياسة تشغيل الشباب من إلزامية الإيداع القانوني للحسابات الاجتماعية خلال المدة الممنوحة للإعفاء الجبائي؛

14) - منح مزايا جبائية للمتعاملين الإقتصاديين المتواجدين في المناطق الترقوية وكذا للمنتجين العاملين في إطار البحث والتنمية وتحسين نوعية المنتجات ؛

15) - مراجعة مدونة الأنشطة الإقتصادية بتدوين بعض الأنشطة التي تضر بالمواطنين وتلوث البيئة.

IV- سياسة الأسعار:

1) - وضع آلية مناسبة لتدعيم القدرة الشرائية للمواطن بدلا من الدعم المباشر للأسعار؛

2) - إلغاء الضريبة على النشاط المهني (TAP) وإعادة النظر بالتخفيض في نسب ضريبتي (IRG وIBS) لفئة التجار الناشطين بصفة قانونية.

V- التجارة الموازية:

1) - وضع تنظيم يسمح للدولة باسترجاع المحلات غير المستغلة من طرف الهيئات العمومية (عدل، ديوان الترقية والتسيير العقاري، السكن الإجتماعي التساهمي، مؤسسة ترقية السكن العائلي، البلديات، صندوق التوفير والاحتياط) وتحويلها للبيع عن طريق الإيجار أو كرائها للتسيير لصالح الشباب الراغب في مأذارة التجارة ؛

2) - رفع ضريبة العقار على المحلات المغلقة للتشجيع على كرائها.

VI- السجل التجاري:

1) - خلق شباك موحد لدفع الأعباء المتعلقة بالقيد في السجل التجاري ؛

2) - إلزامية الحصول على شهادة المطابقة لمأذارة بعض الأنشطة التجارية قبل القيد في السجل التجاري (الإطعام، الحلويات، القصابة..) ؛

3) - حصر محتوى النشاط التجاري في رموز نشاطات تجارية متجانسة ومتلائمة.

VII- عصرنة المعاملات التجارية :

3) - تشجيع المتعاملين الإقتصاديين عن طريق تحفيزات جبائية للتزود بآلات الدفع الالكتروني (TPE) ؛

2) - تسهيل عملية تحميل المطبوعات الرسمية والتنظيمية التي تنظم الأنشطة التجارية للمتعاملين الإقتصاديين لتشكيل ملفاتهم الإدارية المختلفة ؛

3) - تقديم تحفيزات جبائية (تخفيضات مهمة) في حالة الدفع الإلكتروني لمكافحة الإقتصاد الموازي و ترقية عمليات دفع المعاملات التجارية بالصك أو غيره من وسائل الدفع الإلكترونية ؛

4) - وضع نظام تحفيزي لترقية المؤسسات المتخصصة في مجال التجارة الإلكترونية بالرجوع إلى خبرات البلدان المتطورة لصالح المؤسسات الجزائرية ؛

5) - إنشاء مركز وطني يكلف بتسيير شبكة التجارة الإلكترونية مع الإعتراف بالإمضاء الإلكتروني.

VIII- توصيات أخرى :

1) - إضفاء الشفافية على كيفية تموين وحدات الإنتاج بالمواد الأولية ذات الاستهلاك الواسع (الحليب، السميد، الفرينة) وكذا فيما يخص منح الحصص للولايات حسب مدة التغطية بالأيام و القدرات الإنتاجية، وذلك بإعلام مصالح مديريات التجارة بتواريخ التموين ؛

2) - تشجيع إحداث مؤسسات متخصصة في توضيب وتغليف المنتجات وذلك بتخفيض الضرائب من أجل تشجيع المستثمرين الشباب في هذا المجال ؛

3) - وضع نظام عمولة « factoring » (إسترجاع الديون غير المسددة) لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع إمكانية اللجوء إلى الخصم التلقائي بالنسبة للملفات التي لا تحتوي على أي عيب إجرائي ؛

4) - تطوير المقاولة من الباطن لصالح المقاولين الشباب بهدف ترقية الإنتاج الوطني.

يتبع في العدد القادم .../...

دليل المستهلك الجزائري

وزارة التجارة تصدر لأوّل مرّة في الجزائر

يعتبر هذا الدليل الأول من نوعه في الجزائر باللغتين العربية والفرنسية كمرجع عملي للمستهلكين، المستعملين والمهنيين، جمعيات حمايوة المستهلكين وإطارات السلطات العمومية المعنية بالاستهلاك.

يتكون من حوالي 240 **صفحة،على شكل بطاقات عملية و يعالج المواضيع التالية:**

- **إعلام** المستهلك (بما فيه الأسعار وإعلانها،الوسم وعرض المنتوجات غير الغذائية) ؛
- وكالات السياحة والسفر؛
- **جمعيات** حمايوة المستهلكين وتمثيل مصالح المستهلكين؛
- **التأمينات** (التأمين على السيارات،التأمين على الكوارث الطبيعية والتأمين متعدد الأخطار على السكنات) ؛
- العقد (بما فيه البنود التعسفية)؛
- النقل العمومي (الحافلة، **سيارة الأجرة**)؛
- الضمان بالنسبة للمنتوجات و الخدمات ؛
- الخدمات البنكية (البطاقة البنكية،الصك،التحويلات،الإقتطاعات، القرض العقاري)؛
- سلطات الرقابة (وزارة التجارة، السلطات المحلية والمصالح الخارجية)؛
- **الترحل**؛
- المواد **الغذائية**؛
- الخدمة ما بعد البيع، **الأشغال**، التصليحات؛
- فاتورة الماء، الكهرباء، الغاز والهاتف؛
- شراء و كراء **سيارة**؛
- شراء وإيجار **عقاري**.

سيسمح بـ :

- وضع في متناول المستهلك الجزائري (والحركة الاستهلاكية) العناصر التي تسمح له بمعرفة حقوقه وواجباته، وحمايوته من التجاوزات و **الاستعمال الأفضل للطعون الممكنة**؛

- مساعدة كل مواطن على أن يكون مستهلكا واعيا، مسؤولا و يتمتع **بنظرة نقدية للسوق**؛
- **تكوين المتعاملين الاقتصاديين** حتى لا يكونوا مختصين فحسب في بيع المنتوجات وتقديم الخدمات ولكن ليكونوا كذلك مصدرا ناجعا لإعلام وإرشاد المستهلكين/ الزبائن ؛
- **رفع مستوى الشعور بالأحقية**، بتقديم معلومة موثوقة ناجمة عن مصادر ذات مصداقية، وبالسماح للمستهلك بالفهم الجيد للعواقب القانونية المترتبة عن أفعاله ؛
- دعم مهنيي مجال الاستهلاك (نصائح، إطارات السلطات العمومية...الخ)و الفاعلين في الحركة الاستهلاكية الذين يقدمون النصائح للمستهلكين المعرضين لكم هائل من الصعوبات في سوق تزداد تعقيدا؛
- **تفعيل الحوار بين العام-الخاص** بدفع المستهلكين الجزائريين للإحساس بمسؤولياتهم و تكوين الموظفين و المتعاملين الاقتصاديين لتفاعل مثمر مع جمعيات المستهلكين؛

بالنسبة للمنهجية و المقاربة، صمّم دليل المستهلك الجزائري ليكون:

- **أداة تطويرية** مواكبة لسرعة تطور القانون الجزائري تبعا لمتطلبات المستهلكين.
- **أداة أخلاقية وجمالية جديدة لوزارة المستهلك**: سيلا حظ القارئ بأن الدليل عبارة عن مصنف للقواعد المنظمة بمئات من المقاييس والقوانين المتواجدة في النظام القانوني الجزائري الدليل الأول من نوعه تتمحور الأهداف الرئيسية لقانون حمايوة المستهلك حول المواضيع التالية:
- **إلزامية إعلام المستهلك عن طريق ممون السلع أو مقدم الخدمات قبل إبرام عقد البيع**؛
- **التأسيس لمبدأ«منتوج مضمون» بهدف ضمان حمايوة صحة المستهلك** ؛
- **إلزامية الضمان القانوني للسلع المباعة والخدمات المقدمة**؛
- **الإجراءات المتعلقة بالقرض للإستهلاك**؛
- **حق المستهلكين في الإتحاد قصد حمايوة مصالحهم والاعتراف بحق الجمعيات للتدخل أمام المحاكم في إطار المنفعة العامة**؛
- **تعريف إجراءات المعاينة والتحقيق لأعوان الرقابة.**

- **أداة ديناميكية** لأنها تتطلب وضع فريق يقظة متعدد الإختصاصات على مستوى وزارة التجارة للتحيين المستمر للدليل كما تم الإشارة إليه سابقا في كلمة الوزير:«على أمل أن تلهم هذه التجربة الأولى تجآرب أخرى بما يعود بالفائدة على المستهلك الجزائري»؛
- **في خدمة الجميع!** ستقوم وزارة التجارة بطبع 600 نسخة باللغة العربية و600 نسخة باللغة الفرنسية بالنسبة للإصدار الأول 1.0 وسيتم نشره كذلك على الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة www.mincommerce.gov.dz وعلى بوابة المستهلك الجزائري www.conso-algerien.net يرخص نسخة شريطة ذكر المصدر.

الأنشطة الرئيسية لمديرية المنافسة خلال السداسي الأوّل 2011

تنظيم مجلس المنافسة وسيره

1]- مجلس المنافسة تنظيمة وتسييره

تقديم المرسوم التنفيذي رقم 11-241 المؤرخ في 10 يوليو 2011 (الجريدة الرسمية رقم 39) الذي يحدد تنظيم مجلس المنافسة وسيره.

يأتي هذا المرسوم التنفيذي تطبيقا لأحكام المادة 31 من الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم والذي يهدف إلى تحديد تنظيم مجلس المنافسة و سيره.

لقد تم إعداد هذا المرسوم التنفيذي تحسبا لتنصيب التشكيلة الجديدة لمجلس المنافسة .

يرمي هذا المرسوم التنفيذي إلى تزويد مجلس المنافسة بقواعد تحدد تنظيمه وسيره و كذا الهيئات التقنية، الإدارية و المالية للمجلس، تشكيلتها ومهامها و التي سيعتمد عليها مجلس المنافسة للتكفل الفعال بمهامه.

وقد تمّ الاعلان في الصحافة الوطنية عن عملية الترشيح لعضوية هذا المجلس قصد الاضطلاع بمهامه الاساسية.

2]- النشرة الرسمية للمنافسة

تقديم المرسوم التنفيذي رقم 11-241 المؤرخ في 10 يوليو 2011 (الجريدة الرسمية رقم 39) الذي يتضمن إنشاء النشرة الرسمية للمنافسة ويحدد مضمونها وكذا كيفيات إعدادها.

إن هذا المرسوم التنفيذي الذي أعد تطبيقا لأحكام المادة 49، الفقرة 3، من الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المعدل والمتمم، المتعلق بالمنافسة ، يهدف إلى إنشاء النشرة الرسمية للمنافسة وكذا تحديد مضمونها وكيفيات إعدادها.

وفي هذا الصدد، فإن الأهداف الأساسية المسطرة عن طريق إنشاء وسيلة الإعلام هذه هي كالآتي :

- السماح لمجلس المنافسة أن يكون له وسيلة إعلام ملائمة، تساهم في إبراز وتحسيس نشاط هذه الهيئة ؛
- تجميع واستغلال المعلومات والمعطيات المتعلقة بالمنافسة وكذا المساهمة في ترقية ثقافة المنافسة ؛

- السماح بتجميع الآراء والقرارات المتعلقة بالمنافسة، من أجل إثراء التفكير المذهبي حول قانون المنافسة و المساهمة في ضمان تكيفه بصفة دائمة ؛
- إعطاء فرصة للجامعيين و الخبراء بنشر أعمالهم و آرائهم المتعلقة بالمنافسة من أجل تطوير مفاهيم و مبادئ هذا القانون.

تقديم المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 06 أذار 2011 (الجريدة الرسمية رقم 15) ، يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك و كذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي و السكر الأبيض.

يهدف هذا المرسوم التنفيذي الذي أعد تطبيقا لأحكام المادة 5 من الأمر رقم 03 - 03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المعدل والمتمم والمتعلق بالمنافسة إلى ضمان ضبط أحسن واستقرار دائم لسوق الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض.

يرمي هذا النص إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية :

- التوصل إلى ضبط أكثر لسوق الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض المتميزة بالاختلالات المتكررة لأسعارها العالمية ؛
- ضمان السعر عند الاستهلاك المحدد من طرف السلطات العمومية ؛
- محاربة المضاربة في كل أشكالها ؛
- ضمان حمايوة القدرة الشرائية للمستهلك؛
- تحديد حد أدنى و الذي عند تجاوزه، تتدخل الدولة من خلال جهاز تعويضي لضمان استقرار السوق ضد كل محاولة لارتفاع أسعار المواد الأولية التي تدخل في إنتاج هذه المواد.

إعداد قرار وزاري يحدد كيفيات تنظيم وسير اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بدراسة وتقييم طلبات تعويض أسعار الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض.

إعداد قرار وزاري يحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بدراسة و تقييم طلبات التعويض.

إعداد مذكرة للسادة المدراء الجهويين للتجارة بإشراك المديرية العامة للرقابة الاقتصادية و قمع الغش تتضمن وضع حيز التنفيذ المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 06 أذار 2011، يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض.

2)- أهم نشاطات المديرية خلال السداسي الأول لـ 2011:

1-2)- في إطار تكريس وتعميم قواعد المنافسة تم انجاز مجمعيين للنصوص التشريعية و القانونية متعلقين بـ :

- قانون المنافسة ؛
- قانون الصفقات العمومية.

2-2)- في إطار تعزيز قانون المنافسة ومتابعة تطبيق القانون والمراسيم التنفيذية المتعلقة بـ:

- القانون رقم 12-08 المؤرخ في 2008/06/25 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالمنافسة ؛
- المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المؤرخ في 2005/12/10 المحدد لكيفيات تحرير الفاتورة، سند التحويل، وصل التسليم والفاتورة الإجمالية ؛
- المرسوم التنفيذي رقم 06 - 306 المؤرخ في 10 /09/ 2006 المحدد للعناصر الأساسية

للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين والبنود التي تعتبر تعسفية؛

- المرسوم التنفيذي رقم 07-390 المؤرخ في 12/ 12/ 2007 المحدد لشروط وكيفيات مأذارة نشاط تسويق السيارات الجديدة.

تم إعداد حصيلة السداسي الأول لسنة 2011 الخاصة بالقانون والمراسيم المذكورة أعلاه من خلال التقارير الواردة من المديريات الولائية للتجارة و التي تركزت حول الجانب التحسيسي والإعلام بمحتوى هذه النصوص تجاه المتعاملين الاقتصاديين و المستهلك ، نتائج المراقبة و الأحكام الصادرة ،القطاعات المستهدفة وآثار تطبيق هذه النصوص ،الاقتراحات العملية بغية تطوير هذه النصوص وكذا الملاحظات المسجلة في التقارير المرسلة.

2-3)- في إطار تنفيذ برنامج التوأمة المتعلق بالمنافسة:

ومنذ حضور السيد: باتريك ماقين مستشار التوأمة المقيم، تم تنظيم اجتماعات إعلامية وتنسيقية على المستوى المركزي بمشاركة إطارات مديرية المنافسة والمديريات الجهوية للتجارة للجزائر والبليدة والمديريات الولائية التابعة لها إقليميا تم بعدها إعداد وإرسال مذكرة إلى المديريات الجهوية والولائية وكذا جمعيات حماية المستهلكين.

من أهم النشاطات المنجزة خلال هذه الفترة الممتدة من 17 يناير 2011 إلى 30 يونيو 2011 كالتالي :

- تنصيب المستشار المقيم يوم 17 فبراير 2011 ؛
- عقد ملتقى خبرة مع السيد قرندفال من 20 إلى 24 أذار 2011 حول النشاط (4.1) المتعلق بقاموس مصطلحات المنافسة (le Glossaire) والذي يتماشى مع القانون الجزائري، تخلله اجتماع يوم 21 أذار 2011 مع إطارات المديريات الجهوية والمديريات الولائية التابعة لها .
- عقد يوم 10 أبريل 2011 ملتقى انطلاق برنامج التوأمة؛
- تم عقد أربعة ورشات حول المنافسة كانت مبرمجة خلال الفترة الممتدة من 17 أبريل إلى غاية 30 يونيو 2011 .

• عقدت الورشة الأولى ذات الطابع العام حول المنافسة من 17 إلى 21 أبريل 2011 مع إطارات المديريات الجهوية للتجارة للجزائر،البليدة وورقلة والمديريات الولائية للتجارة التابعة لها إقليميا وقد تم تنشيطها من طرف الخبير السيد: جون بيرو.

• استفاد بعدها نفس الإطارات من الورشة الثانية المتعلقة بكيفيات التحقيق و ذلك من 08 إلى 12 مايوو 2011 والتي تم تنشيطها من قبل الخبيرين السيد: جون رافوار والسيد: برنار ليوتي؛

• عقدت الورشة الثالثة ذات الطابع العام حول المنافسة من 05 إلى غاية 09 يونيو 2011 بمشاركة إطارات المديريات الجهوية للتجارة لعنابة ، سطيف وباتنة و المديريات الولائية التابعة لها إقليميا من تنشيط الخبير السيد: جون بيرو كما استفاد نفس الإطارات من الورشة الرابعة المتعلقة بطرق التحقيق و هذا من 26 إلى 29 يونيو 2011 والتي نشطها الخبيرين السيد: فيليب قيري والسيد: بارنار ليوتي ؛

- من جهة أخرى ، تم برمجة دراسة للسيد: الخبير قرندفال لتعزيز موقع الانترنيت الخاص بالوزارة فيما يتعلق بموضوع المنافسة (6.1) و ذلك من 19 إلى 23 يونيو 2011.

الموارد البشرية

7000 منصبا ماليا لتطوير أداة الرقابة الميدانية وزيادة المناصب العليا بـ 645 منصبا

ا. التنظيم

- في إطار مواصلة تنفيذ وتجسيد النصوص الخاصة بالقوانين الأساسية لكل من الأسلاك المشتركة والأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة وذلك بإعداد النصوص التنظيمية لها، حيث تم ضبط تعداد الموظفين المتعاقدين لقطاع التجارة، طبقا للقرارات الوزارية المشتركة التالية:
- قرار وزاري مشترك يحدد تعداد مناصب الشغل وتصنيفها ومدة العقد الخاص بالأعوان العاملين في نشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات بعنوان الإدارة المركزية لوزارة التجارة.
- قرار وزاري مشترك يحدد تعداد مناصب الشغل وتصنيفها ومدة العقد الخاص بالأعوان العاملين في نشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات بعنوان المديرية الجهوية و الولائية للتجارة.
- قرار وزاري مشترك يحدد تعداد مناصب الشغل وتصنيفها ومدة العقد الخاص بالأعوان العاملين في نشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات بعنوان الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.
- قرار وزاري مشترك يحدد تعداد مناصب الشغل وتصنيفها ومدة العقد الخاص بالأعوان العاملين في نشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات بعنوان المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم.

بالإضافة إلى ذلك تم إعداد قرار وزاري مشترك تنظيمي يحدد تخصصات التوظيف والترقية للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة، وقرار وزاري مشترك يحدد إطار تنظيم المسابقات على أساس الإختبارات والإمتحانات المهنية للإلتحاق بالرتب التابعة للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة، وتحديد المناصب العليا الوظيفية المنصوص عليها في القوانين الأساسية السالفة الذكر لكل من شعبة الإدارة بالإدارة المركزية لوزارة التجارة والمناصب العليا الوظيفية للقطاع طبقا للقرارات الوزارية المشتركة التالية:

- قرار وزاري مشترك يحدد المناصب العليا للموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية بعنوان الإدارة المركزية لوزارة التجارة.
- قرار وزاري مشترك يحدد عدد المناصب العليا للعمال المهنيين وسائقي السيارات والحجاب بعنوان الإدارة المركزية لوزارة التجارة.
- قرار وزاري مشترك يحدد عدد المناصب العليا للعمال المهنيين وسائقي السيارات والحجاب بعنوان المصالح الخارجية لوزارة التجارة والمؤسسات ذات الطابع الإداري التابعة لها .

- قرار وزاري مشترك يحدد المناصب العليا الموظفية للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة.

زيادة على ذلك إعداد نصوص تنظيمية جديدة تتضمن تنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجارة (المديريات الجهوية والمديريات الولائية للتجارة) في مصالح ومكاتب وتصنيف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وشروط الإلتحاق بالمناصب العليا التابعة لها، حيث أسفرت على زيادة في المناصب العليا الهيكلية والوظيفية تقدر بـ 645 منصبا عاليا جديد.

II. التوظيف:

في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 إستفاد قطاع التجارة من سبعة آلاف –7000– منصبا ماليا مخصص لتوظيف الإطارات الجامعية لغرض تدعيم وتطوير أداة الرقابة والموزع كما يلي:

- ألف (1000) منصبا ماليا بعنوان سنة 2010.
- ألفين وخمسمائة (2500) منصبا ماليا بعنوان سنة 2011.
- ألفين وخمسمائة (2500) منصبا مالي ابعنوان سنة 2012.
- أما الألف (1000) منصبا ماليا المتبقي سوف يستغل خلال سنتي 2013 و2014.

ولسد النقص التعدادي للموظفين على مستوى الإدارة المركزية، والمديريات الجهوية والولائية للتجارة والمؤسسات ذات الطابع الإداري التابعة لها، عملت الوصاية على توزيع هذه المناصب المالية خلال سنتي 2010 و 2011 كما هو مبين في الجدول التالي:

التعيين	عدد المناصب المالية
الإدارة المركزية	30
المديريات الجهوية للتجارة	40
المديريات الولائية للتجارة	3260
المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم	150
الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية	20
المجموع	3500

وكما هو مبين في الجدول أعلاه بأن أغلب المناصب المالية منحت للمديريات الولائية للتجارة لغرض دعم الرقابة الميدانية، وتغطية جميع النشاطات التجارية والإقتصادية ومتابعة وملاحظة السوق على مستوى الوطن، ويليها في المرتبة الثانية المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم الذي له دور كبير في مساعدة المصالح الخارجية في أداء مهامها المخبرية.

أما المناصب المتبقية منحت للإدارة المركزية والمديريات الجهوية للتجارة على التوالي لتأطير موظفي القطاع والمديريات الولائية للتجارة.

للإشارة، فإن عملية التوظيف تمت عن طريق المسابقات على مستوى الجامعات، وسيستفيدوا الموظفون الجدد للأسلاك الخاصة المكلفة بالتجارة من تكوين قصير المدى لغرض الإطلاع على القوانين وكيفية القيام بمهام الرقابة وإستعمال الأجهزة المخصصة لهذا الغرض.

حصيلة برنامج إعادة تأهيل أسواق الجملة والتجزئة

مقاربة جديدة لمعالجة السوق الموازية وإنشاء مؤسسة عمومية لانجاز وتسيير أسواق الجملة

تنظيم الأسواق النشاطات التجارية والمهن المقننة:

تتضمن الأعمال المنجزة إبتداءا من الفترة الممتدة من جانفي سنة 2011 أساسا فيمايولي:

1- تكييف الإطار التشريعي:

في إطار إعدادا مشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2012، تم اقتراح مشاريع مواد لإدارجها في هذا المشروع وهي:

- مشروع مادة تهدف إلى حل مشكل غياب السند القانوني لمكاتب الربط و ذلك تحديد شروط و كيفيات فتح هذه المكاتب؛
- مشروع مادة تتضمن تسهيلات تخص تطبيق أحكام المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009؛
- مشروع مادة تهدف إلى تخفيض نسبة الضريبة الجزافية الموحدة (ض.ج.م) من نسبة 12 % إلى 6 % لصالح الخبازين؛
- مشروع مادة لإلغاء الرسم على البيئة لكون نشاط خباز غير ملوث.

2- تكييف الإطار التنظيمي:

تتضمن أهم أعمال إعداد النصوص التالية:

- مرسوم تنفيذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 68-92 المؤرخ في 18 فبراير سنة 1992 المتضمن القانون الأساسي للمركز الوطني للسجل التجاري و تنظيميه (منشور في الجريدة الرسمية رقم 09 لسنة 2011)؛

- مرسوم تنفيذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 69-92 المؤرخ في 18 فبراير سنة 1992 المتضمن القانون الأساسي الخاص بمأموري المركز الوطني للسجل التجاري (منشور في الجريدة الرسمية رقم 09 لسنة 2011)؛
- مشروع مرسوم تنفيذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 39-97 المؤرخ في 18 جانفي سنة 1997 المتعلق بمدونة الأنشطة الإقتصادية المعدل و المتمم (هذا المشروع معلق)؛
- مشروع مرسوم تنفيذي يتمم المرسوم التنفيذي رقم 127-05 المؤرخ في 24 أبريل سنة 2005 الذي يعلن حاسي مسعود منطقة ذات أخطار كبرى (مرسل إلى الأمانة العامة للحكومة لدراسته خلال إجتماع الحكومة المقبل)؛
- قرار يحدد مدة صلاحية مستخرج السجل التجاري الممنوح للراغبين في مأذارة بعض الأنشطة (منشور في الجريدة الرسمية رقم 36 لسنة 2011)؛
- مشروع قرار يحدد القائمة الإسمية لأعضاء اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بمجانسة النصوص المنظمة للأنشطة التجارية (رهن الإمضاء)؛
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 جانفي 2011 يحدد دفتر الشروط العامة المحددة لأعباء تبعات الخدمة العمومية المسندة لغرف التجارة و الصناعة (منشور في الجريدة الرسمية رقم 09 لسنة 2011)؛
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 جانفي 2011 يحدد دفتر الشروط العامة المحددة لأعباء تبعات الخدمة العمومية المسندة للغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (منشور في الجريدة الرسمية رقم 09 لسنة 2011)؛
- مقرر رقم 44 مؤرخ في 13 أذار سنة 2011 يحدد شروط و معايير توزيع الحصة العائدة لغرف التجارة والصناعة من الناتج المحصل بعنوان حق الطابع المطبق حين فتح السجل التجاري أو تعديله ومساهمة المركز الوطني للسجل التجاري عندج إقفال حسابات النتائج لنهاية السنة؛
- مقرر رقم 45 مؤرخ في 13 أذار سنة 2011 يحدد شروط دفع الحصة العائدة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة من الناتج المحصل بعنوان حق الطابع المطبق حين فتح السجل التجاري أو تعديله ومساهمة المركز الوطني للسجل التجاري عند إقفال حسابات النتائج لنهاية السنة.

3- ضبط السوق:

- إنجاز تقارير يومية، أسبوعية و شهرية تتعلق بمتابعة تموينات السوق وتطور أسعار مواد ذات إستهلاك الواسع؛
- التكفل برصد الإعتمادات الممنوحة في إطار نظام تعويض أعباء السلع لصالح ولايات الجنوب؛

4- تنظيم الأنشطة:

في إطار تطبيق التدابير الهادفة لتطهير بيئة التجارة و لا سيما محاربة التجارة الغير شرعية التي تعتبر خطر دائم و متلف لأليات السوق، تم وضع فوج عمل (التجارة – الداخلية) متكون من إطارات سامية من القطاعين لفحص طرق و وسائل لمحاربة هذه الظاهرة.
إجتمع هذا الفوج لمرات عديدة و تمخض عنه صدور تعليمة وزارية مشتركة (التجارة – الداخلية) مؤرخة في 09 أذار 2011 تتعلق ببرنامج عمل المسطر من خلالها.

أ)- الوضعية الحالية

- الضرر الناتج عن مأذارة هذه الأنشطة؛
- ضرورة تدخل السلطات العمومية لأخذ التدابير الإستعجالية والمناسبة لتنظيم هذه الأسواق.

ب)- جدول الأعمال المبرمج

يتصف هذا البرنامج ب:

- تنظيم إمتصاص النشاط التجاري الغير شرعي من خلال:
  - إحصاء المواقع و المتدخلين في السوق الغير شرعية؛
  - تحليل المعطيات الناتجة عن الإحصاء مع تحديد الحاجيات؛
  - التعرف على القدرات المحلية لإدماج تجار المتعرف عليهم؛
  - إعداد مخطط إدماج؛
  - إعادة تنظيم و تهيئة الفضاءات التجارية الخاضعة لنصوص؛
- تأطير و إمتصاص النشاط التجاري الغير شرعي بإقحام كل المصالح المعنية؛
- الإجراءات العملية؛
- تهيئة الهياكل الموجودة؛
- إنجاز هياكل جديدة؛
- إدماج و مرافقة المتدخلين الغير شرعين.

ج)- إنشاء المؤسسة العمومية لإنجاز و تسيير أسواق الجملة ماقروس (م.ع.أ- ش.ذ.م)

إن إنجاز المؤسسة العمومية الإقتصادية لتسيير و إنجاز أسواق الجملة ماقروس في شكل شركة ذات أسهم، جاء طبقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية الصادرة أثناء إنعقاد المجلس الوزراء بتاريخ 11 مايو سنة 2010.

و عليه فقد تم الشروع في تنصيب أجهزة التسيير هذه الهيئة (الجمعية العامة و مجلس الإدارة) بتاريخ 20 يونيوسنة 2011، كما تم تبني القانون الأساسي لهذه الشركة مع تعيين رئيس مجلس إدارتها طبقا للتوصيات رقم 08 المؤرخة في 11 نوفمبر سنة 2010 و رقم 04 المؤرخة في 03 أذار سنة 2011 والصادرتين عن مجلس مساهمات الدولة.

5- الإجراءات التطبيقية الإجتماعية:

من أجل السهر على إستقرار أسعار الخبز المحددة بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 96-132 المؤرخ في 13 أبريل سنة 1996، قررت السلطات مايولي:

- الحفاظ على سعر بيع دقيق الخبازة الموجه للخبازين ب 2000 دج للقنطار؛
- ضمان تموين وحدات الطحن بصفة منتظمة بمادة القمح اللين بنسبة 60 % على الأقل من قدراتها التحويلية (إجراء تم إتخاذه منذ سنة 2011 بدلا عن نسبة 50 % من الكمية الممنوحة سنة 2008). هذا الإجراء تمت إضافته إلى الإجراء المرتبط بالإبقاء على سعر بيع القمح الين من طرف الديوان المهني المشترك للحبوب و المقدر ب 1285 دج للقنطار رغم زيادة أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية؛
- ضمان توزيع عادل لكميات دقيق الخبازة بين الخبازين وفقا لقدراتهم الإنتاجية.
- من جهة أخرى و بغرض تدعيم إستقرار سعر هذه المادة الحساسة و الذي يتطلب التكفل بها للتقليل من نتائجها الكبيرة و لا سيما على المستوى الإجتماعي، تم عقد عدة إجتماعات مع ممثلي هذه الهيئة بمقر وزارة التجارة منذ شهر نوفمبر 2010 إلى أبريل 2011.

حيث تجاوب ممثل الخبازين بصفة إجابية مع السلطات العمومية لأجل إستقرار سعر مادة الخبز.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه يجب التوضيح أن هذا الإتحاد إقترح جملة من الإجراءات تعتبر تحفيزية منها:

- شطب الديون؛
- حذف مادتي السكر و الزيت من عملية إعداد الخبز؛
- تقليص وزن الخبز؛
- مراجعة خفض سعر الكهرباء و الغاز ؛
- تسهيل شراء المولدات الكهربائية؛
- مراجعة الإشتراكات المسددة للصندوق الوطني للعمال الغير الأجراء؛
- مراجعة سعر بيع دقيق الخبازة ب 1500 دج للقنطار الواحد؛

و إستجابة لتضامن الخبازين، فقد تقرر في إطار القانون المالية لسنة 2012 إدراج المطالب التالية:

- التقليص إلى 06 % من الضريبة الجزافية الموحدة بدلا من 12 %؛
- حذف الرسم على البيئة لكون نشاط الخبازة لا يشكل مهنة ملوثة.

هذين الإجرائين يهدفاني إلى توازن أسعار هذا المنتوج الحساس الذي يستحق التكفل به قصد التخفيف من إنعكاساته السلبية على المستوى الإجتماعي.

6- وضع لجنة مشتركة لمتابعة وتسهيل تموين السوق بالمواد الغذائية الواسعة الإستهلاك:

تحت رئاسة وزير التجارة ، تتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و وزارة المالية (المديرية العامة للجمارك).

ليومنا تم عقد عدة إجتماعات مع ممثلي فروع اللحوم الحمراء و البيضاء، السكر الأبيض و زيت المائدة، الحليب و مشتقاته، الخضر و الفواكه، البقول الجافة و الحبوب.

7- على مستوى الأعمال المستمرة:

في هذا الميدان الأمر يتعلق ب:

- متابعة تسيير السجل التجاري، (معالجة الشكاوي المقدمة، تنشيط لجنة تحيين مدونة الأنشطة الإقتصادية)؛
- متابعة نشاطات غرفة التجارة و الصناعة؛
- التكفل بملفات مكاتب الربط (إستقبال المسؤولين المعنيين خلال الأيام المعينة لذلك، إعداد رخص فتح، تجديد، تعديل و رفع اليد عن الكفالات).

حصيلة الرقابة الاقتصادية وقمع الغش
خلال السداسي الأول 2011

تفضيل الرقابة القبلية والمزيد من الوقاية

في إطار برنامج النشاط المسطر لسنة 2011, عملت المديرية العامة للرقابة الإقتصادية و قمع الغش على تحقيق الأهداف المسطرة سابقاً.

يتعلق الأمر أساساً، بالأهداف التالية:

- **تقليص الخطر الغذائي من خلال إحترام قواعد النظافة والسلامة والنظافة الصحية ومطابقة المواد والخدمات المعروضة للإستهلاك؛**
- **التحكم في مطابقة المواد الصناعية للمحافظة على أمن وسلامة المستهلك؛**
- **تعزيز إعلام المستهلك من خلال الوسم وإشهار الأسعار والتعريفات للمواد والخدمات المعروضة للاستهلاك؛**
- **إحترام الأسعار والتعريفات المقننة؛**
- **تطهير التجارة الخارجية من خلال تحديد عناوين نشاط المتدخلين وإقصاء المستوردين الغشاشين.**

من أجل بلوغ الأهداف المرجوة في مجال مراقبة المطابقة وقمع الغش للمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك،أخضعت المنتوجات الغذائية ذات الإستهلاك الواسع إلى عمليات مراقبة دائمة مع التركيز على المواد ذات مؤشر خطر عال.

في مجال مراقبة الأسعار والمأذارات التجارية، خصت الإجراءات المبرمجة محاربة مأذارة الأسعار غير الشرعية، مأذارة نشاط تجاري بدون رخصة أو محل، البيع والشراء بدون فاتورة وكذا غياب إشهار الأسعار والتعريفات للمواد والخدمات.

حصيلة الرقابة:

أسفرت نشاطات الرقابة المنجزة من طرف المديرية العامة للرقابة الإقتصادية وقمع الغش خلال السداسي الأول من هذه السنة على تسجيل 303.301 تدخلا ، نتج عنها معاينة 57.785 مخالفة وتحرير49.999 محضر مخالفة.

بخصوص الإجراءات التحفظية, تم على مستوى السوق, حجز سلع غير مطابقة أو غير صالحة للإستهلاك بقيمة 159 مليون دج وكذا غلق 2753 محلا تجاريا.

تتمثل النتائج المسجلة، حسب مجال التدخل، فيمايولي :

I- في مجال مراقبة المطابقة وقمع الغش :

وجهت نشاطات الرقابة خصيصا نحو القطاع الفلاحي-الغذائي متبوعا بقطاع الصناعة والخدمات وفقاً لما تم التخطيط له في برنامج النشاط للمديرية العامة للرقابة الإقتصادية وقمع الغش لسنة 2011.

في هذا الصدد، تم تسجيل 168.644 تدخل سمحت بالكشف عن 18.404 مخالفة وتحرير 17.605 محضر مخالفة.

وكإجراءات تحفظية تم حجز 509,300 طنا بقيمة 30 مليون دينار جزائري من مختلف المواد غير المطابقة أو غير الصالحة للاستهلاك إضافة إلى غلق 011 1 محلا

تجاري جرّاء مخالفات تتعلق بتسويق منتوجات وخدمات غير مطابقة.

بخصوص الرقابة الحدودية, تمت مراقبة 43.566 شحنة ما نتج عنها معاينة 887 مخالفة و منع دخول 660 شحنة غيرمطابقة.

و تتمثل المخالفات الأساسية التي تم الكشف عنها عند عمليات رقابة المطابقة في السوق وعلى الحدود كما يلي

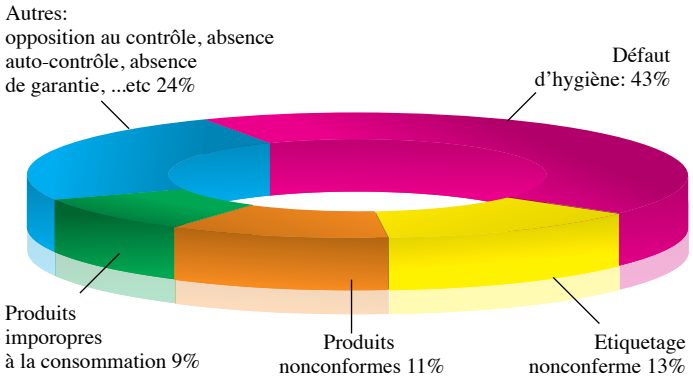

II- في مجال مراقبة الأسعار والمأذارات التجارية

سجّلت مصالح الرقابة 170.566 تدخلا سمحت بمعاينة 39.381 مخالفة وتحرير 32.394 محضر مخالفة.

كما قادت التحقيقات المنجزة حول المأذارات التجارية بدون فوترة إلى الكشف عن رقم أعمال مخفي يقدر بـ 23,4 مليار دينار جزائري وحجز سلع مختلفة بقيمة 129 مليون دينار جزائري إلى جانب غلق 1742 محلا تجاريا مرتبطة بمختلف المخالفات.

وتتمثل المخالفات الأساسية التي تم الكشف عنها كما يلي :

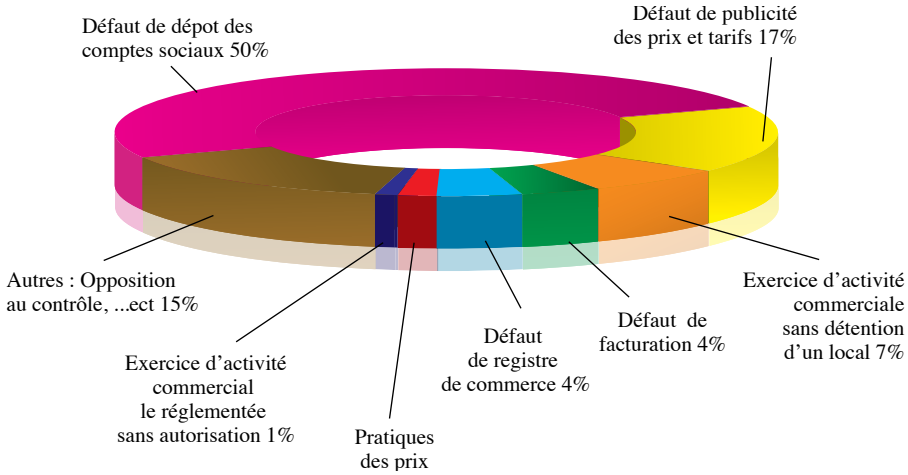

III- تقييم نشاط الرقابة

عرفت نتائج الرقابة خلال السداسي الأول لهذه السنة انخفاضا مقارنة مع تلك المسجلة خلال نفس الفترة من السنة الفارطة، والذي يفسّر بتوجيه مصالح الرقابة إلى نشاطات متابعة السوق وتحسيس المتعاملين الاقتصاديين (الرقابة القبلية) عوضاً من الرقابة القمعية خصوصاً خلال الثلاثي الأول لسنة 2011.

تأطير التجارة الخارجية و ترقية الصادرات خارج المحروقات

قامت وزارة التجارة في انجاز عدة عمليات هامة خلال السداسي الاول من السنة وفق برنامج التعاون الدولي الذي تتكفل به وزارة الشؤون الخارجية وفقا لبرنامج الشراكة والتعاون الدولي المسطر من طرف الحكومة.

تدعيم علاقات التعاون مع الشركاء الاجانب

1. في هذا الإطار، شاركت وزارة التجارة في أشغال اللجان المشتركة مع خمس (5) دول: ألمانيا، الفيتنام، الامارات العربية المتحدة، أنغولا و الليزوطو. كما شاركت في أشغال لجنة التعاون الجزائرية-الكورية الجنوبية (Task Force).
2. كما ساهمت وزارة التجارة في مناقشة مشاريع اتفاقيات التعاون في المجال الاقتصادي، تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية، مع أربع (04) دول : سلوفينيا، بلغاريا، روسيا البيضاء(بيلاروس) وجمهورية التشيك.
3. استقبلت فيوزارة التجارة وفود لخمس دول قادها السيد Pierre LELLOUCHE ، كاتب الدولة الفرنسي للتجارة الخارجية، السيد Paolo ROMANI ، وزير الاقتصاد الايطالي، السيد DATO MUKHRIZ MAHATIR ، نائب وزير الصناعة و التجارة الدولية لماليزيا و السيد HUSUN TEKIN ، نائب الدولة التركي للصناعة و التجارة الذي شارك في تدشين فعاليات معرض الجزائر الدولي أين كانت تركيا ضيف شرف.
4. من جهة أخرى، وفي إطار تنمية العلاقات الاقتصادية مع مختلف شركاء الجزائر استقبل على مستوى وزارة التجارة السيد LARSKARE LEGERNES ، مدير غرف التجارة والصناعة لأوسلو (النرويج) والسيد LECOURTIER المدير العام لمؤسسة UBI-FRANCE والسيد يوعرب القدحت مدير لدى المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.
5. شارك السيد مصطفى بن بادة، وزير التجارة على رأس وفد هام من شركات جزائرية بمناسبة فعاليات المعرض الدولي لدكار (السنغال) الذي تم تنظيمه في الفترة من 23 إلى 27 فبراير 2011 حيث كانت الجزائر الضيف الشرفي.
6. ساهمت وزارة التجارة في تنظيم المنتدى الاقتصادي الجزائري-الفرنسي الذي تم تنظيمه يومي 30 و 31 مايو 2011 والذي عرف مشاركة 160 شركة فرنسية و 380 شركة جزائرية. كما شاركت في منتدى رجال الأعمال الجزائري البرتغالي يوم 3 أبريل 2011.
7. في إطار أعمال فريق العمل المختلط الجزائري التونسي تم إنهاء البروتوكول الخاص بقواعد المنشأ.
8. استقبل معالي وزير التجارة السيد وزير السياحة التونسي خلال زيارته الرسمية للجزائر وخصص هذا اللقاء لتبادل الآراء حول سبل تقوية المبادلات التجارية بين البلدين ترقبا لوضع حيز التنفيذ الإتفاق التجاري التفاضلي.

الاندماج الاقتصادي الجهوي والتعاون مع المؤسسات الدولية المتخصصة

9. في إطار وضع حيز التنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، وطبقا لقرار مجلس الشراكة ، قدمت الجزائر في أكتوبر 2010 عريضة لمراجعة رزنامة التفكيك الجمركي للمنتوجات الصناعية و تغيير

التفضيلات الجمركية بالنسبة للمنتوجات الفلاحية والفلاحية-الصناعية، وفي هذا السياق عقد الجانبين الجزائري والأوروبي إلى حد الآن ستة جولات من المشاورات الغير رسمية.

10. شاركت وزارة التجارة في أعمال الدورة السادسة للحوار الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي و التي انعقدت ببروكسل في 26 مايو 2011، وخصصت هذه الدورة إلى تبادل المعلومات بين الطرفين شملت مختلف المواضيع الراهنة التي تهم الطرفين من بينها إشكالية ارتفاع الأسعار في السوق العالمية للمنتوجات الغذائية الأساسية.

11. تطبيقا لقرارات السلطات الجزائرية، شارك ممثلو الجزائر في أعمال الدورة الرابعة عشر لفريق العمل الأورومتوسطي حول قواعد المنشأ و التي خصصت لمراجعة و تبسيط قواعد المنشأ الأورومتوسطية.

12. شاركت وزارة التجارة في الاجتماع التحضيري للندوة الوزارية العاشرة الأورومتوسطية للتجارة والتي ستنعقد خلال الثلاثي الرابع لسنة 2011، وفي نفس السياق شاركت الوزارة في الاجتماع الأول لنقط الاتصال المكلفون بتسيير ميكانيزم تسهيل المبادلات التجارية والاستثمار في المنطقة الاورومتوسطية، وسيتم إعداد هذا الميكانيزم من طرف مصالح المفوضية الأوروبية نهاية سنة 2011 وسيتخصص في نشر المعلومات الاقتصادية و التجارية و حول الاستثمار لفائدة المتعاملين الاقتصاديين على شبكة الأنترنيت.

13. في إطار تنفيذ برنامج تعزيز القدرات التجارية للدول العربية المسير من طرف مركز التجارة الدولية تم تحقيق النشاطات التالية :

- تكوين ثلاثون (30) مستشارا في التصدير (في إطار برنامج تكوين مستشارين في التجارة -CTAP-)؛
- تنظيم ندوة تكوينية في 23 يونيو2011 لفائدة فئة النساء رئيسات المؤسسات (حوالي 100 رئيسة مؤسسة) في مجال تقنيات التجارة الالكترونية؛
- تأطير مساهمة الحرفيين في صالون (منزل ولوازم) المنظم في باريس و كذا عرضين متنقلين في اسبانيا و ألمانيا.

14. في إطار برنامج الدعم لتسهيل التجارة في الجزائر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي تم تنظيم تكوين لفائدة إطارات وزارة التجارة و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية حول كيفيات استعمال برنامج إعلام آلي خاص بدراسة آثار التفضيلات الجمركية و الذي تم إلقائه من طرف خبير لدى مركز التجارة الدولية.

15. نظمت وزارة التجارة عدة اجتمعات تنسيقية مع القطاعات الاقتصادية المعنية لتحضير المشاورات الخاصة بإعداد القائمة السلبية للمنتوجات المستوردة من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، في نفس السياق شارك السيد الأمين العام بإسم السيد وزير التجارة في أعمال الدورة 87 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والتي انعقدت من الفترة الممتدة من 2 إلى 5 مايو 2011 بمقر الجامعة العربية بالقاهرة.

16. في إطار المفاوضات المتعلقة بقواعد المنشأ الخاصة بالمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، شاركت وزارة التجارة في أعمال الاجتماع التاسع عشر للجنة التقنية حول قواعد المنشأ العربية و الذي انعقد خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 16 يونيو2011 بمقر الجامعة بالقاهرة و قد سبق هذا اللقاء عقد اجتماعين تحضيريين بمقر وزارة التجارة بمشاركة القطاعات الاقتصادية المعنية .

الاندماج في الاقتصاد الدولي

17. بخصوص الملف المتعلق بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن وزارة التجارة بصدد تحضير انعقاد الدورة الحادية عشر لفوج العمل المكلف بانضمام

الجزائر، لا سيما المشاركة في تعيين رئيس الفوج وأشغال مراجعة تقرير فوج العمل.

18 . في إطار التحسيس بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن المجلس الشعبي الوطني وبالتنسيق مع وزارة التجارة قاما يوم 8 يونيو2011 بإقامة جنان الميثاق بتنظيم يوم دراسي برلماني بعنوان « الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة : رهانات و آفاق». بالإضافة إلى كلمتي السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني و معالي السيد وزير التجارة، تم إلقاء عدة مداخلات من طرف السادة أليخندرو خارا، مساعد المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة، فواز العلمي الحسني، نائب وزير سابق سعودي للتجارة و الصناعة، في دانغ، الممثل الدائم لفيتنام لدى هيئة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية بجنيف، وكذا السفير إدريس الجزائري، الممثل الدائم للجزائر لدى هيئة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية بسويسرا. بهذه المناسبة، تم بالأخص عرض تجارب انضمام المملكة العربية السعودية والفيتنام، وكذا العراقيل والعبر المستخلصة من مشروع انضمام الجزائر.

19. في إطار تحيين قاعدة المعطيات التي ترتكز عليها البعثة الجزائرية في مفاوضاتها الثنائية فقد تم الشروع، في شهر يونيو 2011، في دراسة أثر العرض التعريفي المعدل، و تهدف هذه الدراسة للحصول على تحليل للتطورات الأخيرة للفروع الأساسية للصناعة الوطنية، و ذلك حتى يتسنى تحديد أصناف المنتجات التي تكتسي أهمية خاصة.

تاطير التجارة الخارجية وترقية الصادرات خارج المحروقات

20. وفقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 10-89 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1431 الموافق لـ 10 أذار سنة 2010، المحدد لكيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار إتفاقيات التبادل الحر فإن المصالح المعنية لوزارة التجارة قد ضمنت متابعة و معالجة 394 21 ملفاً و على هذا الأساس فقد إستفاد 20 789 ملفاً من الإعفاء من الحقوق الجمركية.

21. ترأس السيد معالي وزير التجارة أول إجتماع للجنة متابعة التجارة الخارجية المنعقد في 27 أبريل 2011، و خلال هذا الإجتماع تمّ إجراء فحص لحصيلة المبادلات التجارية و حصيلة ملفات طلبات الإعفاء من الحقوق الجمركية المقدمة في إطار إتفاقيات التبادل الحر.

22. تنفيذاً لتوصيات قمة الثلاثية المنعقدة بتاريخ 28 مايو 2011، قام السيد الوزير بتنصيب لجنة ثلاثية مكلفة بوضع إقتراحات لإجراءات خاصة بدعم جهود الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات.عقدت اللجنة أربع إجتماعات تمخض عنها إعداد مقترحات إجراءات لتعزيز جهود الدولة الخاصة بالصادرات خارج المحروقات.

23. في إطار التدابير التحفيزية الخاصة بترقية الصادرات خارج المحروقات واصلت مصالح وزارة التجارة معالجة ملفات المتعاملين الإقتصاديين المستوفين شروط الإستفادة من إعانات الدولة الخاصة بالصندوق الخاص لترقية الصادرات.

24. تمّ إنجاز المرحلة الأولى من برنامج مشاركة الجزائر في المعارض و التظاهرات بالخارج (الصالون المتخصص Fruit logistica ببرلين، المعرض الدولي بداكار، الصالون المتخصص بنيامي النيجر، المعرض الدولي بدمشق).

25. مشروع التعاون الثاني مع الوكالة الفرنسية للتنمية المتعلق بتعزيز قدرات التصدير للمؤسسات الجزائرية الممول من الطرف الفرنسي دخل مرحلة متقدمة للإنطلاق.

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

إطار للحوار والتشاور

تهدف النشاطات المبرمجة لسنة 2011 إلى تنظيم أعمال الهيئات المنتخبة خاصة اللجان التقنية من جهة و من جهة أخرى إيصال المعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصادي و التجاري و وضعها في متناول المؤسسات، من خلال تنظيم نشاطات تدخل في مجال تدعيم و مرافقة المتعاملين الاقتصاديين.

النشاطات المبرمجة خلال السداسي الأول لسنة 2011 تم انجاز معظمها.

1)- نشاطات الهيئة المنتخبة:

- كان للرئيس نشاط مكثف من لقاءات مع وفود من عدة بلدان و استقباله للكثير من الشخصيات (سفراء، ممثلين عن الغرف التجارية و عن مؤسسات أجنبية)، حيث قام أيضا بتمثيل الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة في عدة لقاءات منظمة من طرف مؤسسات إقليمية مثل: اتحاد غرف التجارة، الصناعة و الزراعة للبلدان العربية، جمعية غرف التجارة لبلدان البحر الأبيض المتوسط، غرفة التجارة العربية الفرنسية، الخ...
- الجمعية العامة التي اجتمعت في دورة عادية و ذلك في 17 فبراير 2011 لمعاينة حصيلة أعمال الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة في 2010 و مشروع برنامج 2011.
- تم أيضا في هذه الدورة انتخاب الرؤساء الثمانية للجان التقنية.
- تم اجتماع مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة في دورة عادية و ذلك في 23 مايو 2011 حيث تم دراسة مختلف النقاط الخاصة بالوضعية المالية و الأعمال الخاصة بالغرفة.
- و تم تنصيب اللجان التقنية الثمانية رسميا.

2)- في مجال التعاون:

نظمت الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة عدة تظاهرات تهدف إلى التقارب بين مجتمعات الأعمال الوطنية و الأجنبية و ذلك لبحث إمكانية التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية

والتجارية، أهمها:

- تنظيم الدورة الثانية عشر لمجلس الأعمال الجزائري التركي في اسطنبول و ذلك من 02 إلى 05 مايو 2011.
- المشاركة في تنظيم منتدى الأعمال الجزائري الفرنسي و ذلك يومي 30 و 31 مايو 2011.
- المشاركة في اجتماع اللجنة التأهلية في إطار الصندوق الخاص بتدعيم الصادرات FSPE.
- تنظيم يوم دراسي حول " الاقتصاد و فرص الاستثمار و التبادل مع ماليزيا" بالتعاون بين الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و سفارة ماليزيا بالجزائر و ذلك يوم 28 فبراير 2011 بفندق الشيراتون بالجزائر.
- تنظيم يوم إعلامي جزائري تايلاندي و ذلك في 07 يونيو2011 بالجزائر.
- تنظيم منتدى الأعمال الجزائري الفيتنامي يوم 27 فبراير 2011 بالجزائر.
- تنظيم زيارة وفد من رجال الأعمال البرتغاليين مرفق بممثلين عن الغرفة التجارية والصناعية العربية البرتغالية إلى ولاية الجزائر و وهران و ذلك من 12 الى 17 أذار 2011.

3]- في مجال التنشيط والإعلام:

- قامت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بالتعاون مع وزارة الصناعة، المؤسسات المتوسطة والصغيرة و ترقية الاستثمار بتنظيم الإصدار الأول للصالون الوطني المنعكس للمناولة (سانيست) وذلك من 25 إلى 28 أبريل 2011.
- من أهم الأهداف التي يرمي إليها السانيست هي وضع التنظيم للاقتصاد الكلي والجزئي، و يرمي إلى المساهمة في التجسيد الفعلي لتوجيهات السلطات العليا في ترقية، تطوير وحمايوة الإنتاج الوطني.
- قامت الغرفة بتنظيم معرض المنتوجات الصناعات الغذائية .DJAZAGRO كما شاركت في المعرض الدولي للجزائر و ذلك من 01 إلى 06 يونيو2011.
- من جهة أخرى برمجت الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة عدة أيام إعلامية و دراسية، من أهم هذه الأيام الدراسية قانون المالية 2011، و عدة مواضيع أخرى.
- و في مجال الإعلام، تواصل الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال وذلك عن طريق شبكة تبادل المعلومات الاقتصادية و التجارية بين مختلف الغرف التجارية و الصناعية الولائية.
- في مجال المنشورات الدورية: (La Bourse des Affaires, Liccal, Revue Mutations) فهي تصدر بصفة منتظمة و قامت بعملية تحديث قانون الاستثمار استنادا إلى الأحكام الصادرة من خلال قانون المالية 2011.

4]- في مجال التكوين:

وصل عدد المسجلين لدى مديرية التكوين في الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة إلى 1500 طالبا مسجلين في مختلف التكوينات، كما قامت الغرفة خلال السداسي الأول لسنة 2011 بتنظيم أكثر من عشرة دورات تكوينية قصيرة المدى لمسيري و رؤساء المؤسسات.

هذه التكوينات قصيرة المدى تهدف إلى تحسين القدرات الإدارية لرؤساء المؤسسات.

تواصل الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة تطبيق برنامج النشاطات لسنة 2011 التي اعتمدت من طرف الجمعية العامة خلال دورتها العادية في 17 فبراير 2011.

حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية خلال السداسي الأول لسنة 2011

بوابة إلكترونية لتعميم المعلومات الاقتصادية

خلال السداسي الأول من سنة 2011، تمحورت نشاطات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية حول ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق مساعدة و دعم المصدرين طبقا لمهام الوكالة.
تتضمن هذه الحصيلة أهم النشاطات والعمليات التي احتضنتها الوكالة خلال هذه المدة حسب الترتيب التالي :

1)- جمع ونشر المعلومات :

تعد عملية توفير المعلومات المتعلقة بالإجراءات والشكليات الخاصة بالتجارة الخارجية خارج المحروقات من أهم صلاحياتنا كإدارة عمومية، وهذا من خلال مختلف الوسائل والسندات الإعلامية التي تتوفر عليها الوكالة بغية الاستجابة لطلبات و حاجيات المتعاملين الاقتصاديين.

تعرف المصادر التي تعتمد عليها وكالتنا بمصداقيتها وتنوعها، إذ يتم جمع بعضها من المؤسسات الوطنية والوكالات الأجنبية وشركائنا، والبعض الآخر يتم جمعها من شبكات المعلومات و بنك المعطيات، والمجلات والكتب، الوطنية منها والدولية.

بعد المعالجة المنتظمة للمعطيات بهدف إجراء الدراسات وإعداد المعلومات على شكل ملفات، يتم نشر المعلومات عبر مختلف وسائل الإعلام و الاتصال التي وضعتها الوكالة لتلبية احتياجات الشركات، وهي:
- دار المصدّر (فضاء مناسب لاقتناء المعلومات التجارية)
- مجلة & رسالة الوكاة الوطنية لترقية التجارة الخارجية - ألجكس.
- منشورات أخرى (منشورات إشهار، مدونات، دليل، تقارير و دراسات)
- الموقع الإلكتروني للألجكس
- وكذا الهاتف-الفاكس-البريد الإلكتروني للوكالة.

أصدرت الوكالة، خلال السداسي الأوّل للسنة الجارية، دراسات ومذكرات وملفات متوفرة للقراء، و تتمثل فيما يلي :
- الطبعة رقم 8 لمجلة الوكالة "منتدى التجارة الدولية" بالإضافة إلى طبعة خاصة بالصالون الوطني للتصدير؛
- إصدار رسالة الألجكس (من الرقم 45 إلى 53) بالإضافة إلى الرسالة الخاصة بالصالون الوطني للتصدير؛
- إعداد الدراسات الإحصائية والتقارير الدورية المتعلقة بالتجارة الدولية للجزائر،
- إعداد مذكرة شهرية المتعلقة بأثر اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات،
- إعداد مذكرة دورية حول أثر اتفاقية الشراكة مع المجموعة العربية على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات،
- إعداد مدونة أسبوعية لمتابعة التغييرات العالمية الخاصة بالمنتجات المدرجة في البورصة،
- إعداد و نشر دليل عملي حول مختلف الخطوات المتّبعة للإجراء عملية تصدير.

البوابة الوطنية للمعلومات التجارية

عملا بتعليمات السيد الوزير الأول المتعلقة بإنشاء بوابة المعلومات التجارية على مستوى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وذلك من أجل ضمان السير الحسن للتجارة الخارجية، تم الانتهاء من إعداد دفتر الشروط لوضع هذه البوابة في حيز التطبيق.

2)- الأيام الدراسية، الندوات، اللقاءات والو رشات

يسجل من ضمن المهام الرئيسية للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، رفع مستوى المتعاملين الاقتصاديين سواء تعلق الأمر بالمؤسسات المصدرة أو بإطاراتها العاملة.

بهذا الصدد تم تنظيم أيام الاستعلام من طرف الوكالة طيلة السداسي الأول من السنة الجارية و ذلك لصالح المصدرين و مختلف المتدخلين في قطاع التجارة الخارجية، و يتعلق الأمر بالمواضيع التالية:

- المنتدى الجزائري-الأمريكي بالتعاون مع الغرفة الجزائرية-الأمريكية للتجارة والصناعة.
- تنظيم صالون MEDFEL بالتعاون مع منظم الصالون.
- يوم تحسيسي للمشاركة في صالون الفواكه و الخضر بلندن.
- يوم استعلامي حول المنتدى الجزائري-الفرنسي.
- يوم أعلامي حول أسس التصدير، المكرس للنساء و صغار رجال الأعمال بالتعاون مع جمعية SEVE و برنامج ENACT .
- لقاء صحفي حول انعقاد الطبعة الثالثة لصالون التصدير" جزائرللتصدير" "Djazair Export"
- يومي استعلام لتقييم أثر التنظيمات والقوانين الجديدة للإتحاد الأوروبي (ICS) المتعلقة بالصادرات الجزائرية.

من جهة أخرى ساهمت الوكالة في أيام تحسيسية لمهنة التصدير من خلال:

- المشاركة في الجلسات الوطنية للتجارة
- المشاركة في الجلسات الجهوية للتجارة على مستوى ولاية وهران.
- تنشيط أيام الاستعلام الجهوية (بسكرة-قالمة-تلمسان) حول وضعية ترقية و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات
- المساهمة في أعمال لجنة توجيهة ودعو المؤسسات للمشاركة في المنتدى الجزائري الفرنسي

3)- مرافقة المصدرين في المعارض والتظاهرات الاقتصادية والتجارية:

من أجل حسن مرافقة المتعاملين الإقتصاديين في مشاركتهم في المعارض والتظاهرات الوطنية والدولية، خلال هذه الفترة، تضمن الوكالة التأطير و الدعم الدائم للمتعاملين بمشاركتها إلى جانب المؤسسات في عدة تظاهرات على المستوى الوطني و الدولي.

أ- على المستوى الوطني:

تنظيم الطبعة الثالثة من صالون الجزائر للتصدير من 02 الى 05 يونيو2011.

المشاركة في:

- الصالون الدولي للزراعة والصناعة الغذائية- بسكرة من 20 الى 24 فبراير 2011.
- الصالون الدولي للمنتوجات والصحة الحيوانية (SIPSA) الجزائر، من 18 الى 21 مايو 2011.

ب- على المستوى الدولي:

صالون الفواكه و الخضر لبرلين، ألمانيا من 09 الى11 فبراير 2011.

المعرض الدولي لدكار السنغال من24 فبراير إلى 03 أذار 2011.

المعرض الخاص بالمنتوج الجزائري في نايامي بالنيجر من 22 افريل الى 1 مايو 2011.

4)- المشاركة في أعمال اللجان

- أعمال لجنة الاستحقاق في اطار FSPE
- أعمال لجنة توجيه لبرنامج ENACT

أعمال لجنة متابعة التجارة الخارجية

- أعمال اللجنة الإستثنائية المشتركة مابين القطاعات المكلفة بتقييم المعايير المنظمة " للقواعد الأصلية " الواردة في البروتوكول رقم 6 لاتفاق الشراكة.
- أعمال مجموعة العمل الثلاثية، بقيادة قطاع التجارة بهدف تحسين شروط التجارة عبر الحدود.
- أعمال لجنة المعارض والصالونات في الخارج.
- أعمال اللجنة المكلفة باستحقاق " جائزة التصدير" (ألجكس عضو في لجنة التحكيم).

5)- علاقات التعاون

أ)- استقبال الوفود و الشخصيات الأجنبية في مقر ألجكس

ب)- المشاركة في أشغال اللجنة المشتركة الجزائرية الفيتنامية بالجزائر.

ت)- المعاهدات واتفاقيات الشراكة مع الوكالات النظيرة الأجنبية :

- تسليم المشروع النهائي لمذكرة تفاهم بين ألجكس والصندوق السعودي للتطوير FSD للمديرية العامة للتجارة الخارجية DGCE.
- تسليم مشروع مذكرة تفاهم بين ألجكس ونظيره الكويتي للمديرية العامة للتجارة الخارجية DGCE.
- التوقيع على اتفاقية تعاون وتحديد برنامج سنوي للأعمال بين ألجكس والمركز التونسي لترقية الصادرات CEPEX.
- التوقيع على رسالة مفاهمة بين ألجكس وBIFRANCE في اطار برنامج التعاون الممول من AFD .

ث)- مشروع التعاون التقني

1- برنامج تسهيل التجارة FACICO

إنهاء تدابير التكوين والمساعدة التقنية المقترحة من طرف الجكس:

- إنهاء دفتر الشروط لإنشاء بوابة معلومات التجارية
- تنفيذ أرضية تبادل المعلومات التجارية بين ألجكس وغرف التجارة والصناعة الجهوية.
- المساعدة في اعداد دليل عملي للمصدر

تنظيم دورات تكوينية الخاصة بالمواضيع التالية :

- تحديد مصادر المعلوماتية عبرالأسواق الخارجية ومعالجة المعلومات.
- تقييم تأثير اتفاقيات التبادل الحر على التجارة الخارجية للجزائر.
- إنشاء بنك للمعطيات على مستوى ألجكس

ج)- برنامج تعزيز القدرات التجارية للبلدان العربية « ENACT »

- المشاركة في اجتماع اللجنة التوجيهية للبرنامج؛
- الدعم لإنشاء مركز للمعلومات التجارية في ألجكس،
- إعداد دراسة عن إمكانيات الجزائر للتصدير.

6)- التكوين و التربصات :

مشاركة الإطارات في التكوين التالي :

1- تنظيم دورات تكوينية في إطار برنامج FACICO:

-إعداد دليل عملي للمصدر

- معالجة المعلومات التجارية
- تقييم أثر اتفاقات التبادل الحر الخاص بالتجارة الخارجية للجزائر
- إنشاء بنك المعطيات على مستوى الوكالة – ألجكس

2- دورات تكوينية أخرى :

- المأذارات القانونية للعقود العامة؛
- تهيئة و إعداد دفتر الشروط،
- التعرفة الجمركية و الجبائية،
- الإتصال المؤسساتي

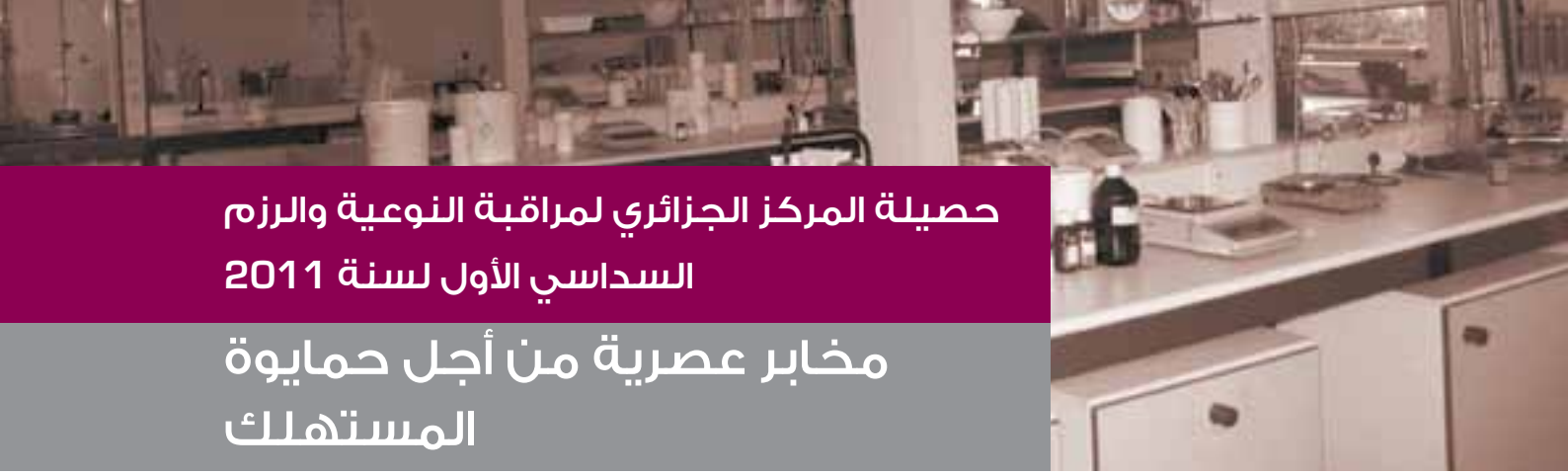

حصيلة المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم السداسي الأول لسنة 2011

مخابر عصرية من أجل حمايوة المستهلك

إن التقرير النشاط المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم (CACQE) المحقق خلال السداسي الاول لعام 2011 الموزع عبر هياكلها، قد تركز على البرنامج المسطر لهذا الغرض، ويستند على النقاط الرئيسية التالية:

الاحتياجات التي دعمتها المخابر و التي أعربت عنها جميع الاقسام التجارة من حيث مراقبة للمنتوجات المأخوذة من السوق و طرحها للاستهلاك، هذا الجانب المهم لحمايوة المستهلك يتطلب تحديثا منتظما لتقنيات التحاليل، وامدادات مستمرة من المواد الكميائية واللوازم المتنوعة للمختبرات، والتكوين الملائم لفائدة تقنيي المخبر.
القسم التقني يعتبر المسؤول عن هذه الجوانب بالتعاون مع الهياكل الآخرى، كما تعمل أيضا على مواصلة برنامج توحيد طرق التحليل و صيانة المعدات.

- مواصلة عملية إعتماد المخبر الاقليمي للجزائر العاصمة وقسنطينة ضمن نطاق مشروع FACICO
- متابعة الانشطة المتعلقة بترقية نوعية السلع والخدمات، إتباع إرشادات و لوائح الجودة وترقية العلاقات الشاملة لعدة قطاعات، بإضافة إلى إدارة السجلات المتعلقة بتراخيص فتح مخابر مراقبة النوعية وتراخيص استراد أو تصنيع المواد السامة التي تمثل على وجه الخصوص خطر.
- متابعة برنامج التغليف وإنشاء قواعد البيانات للحصول على جودة يمكن الاعتماد عليها.
- متابعة تنفيذ برنامج الاستثمار والتنمية مع التركيز بشكل خاص على مشروع إنشاء المخبر الوطني للتجارب المواد الصناعية والذي بدأ انشاءه في شهر جانفي.

II- القسم التقني:

خلال السداسي من عام 2011، أجرت مخابر قمع الغش للمركز الجزائري لمراقبة النوعية و الرزم تحاليل على 5492 عينة آتية من المصالح الخارجية لوزارة التجارة وغطت بذلك كامل التراب الوطني.
ولقد شملت أغلبية التحاليل المواد الغذائية و تضمنت التحاليل المكروبيولوجية و التحاليل الفزيوكميائية.كشفت التحاليل المكروبيولوجية عن 21 % عينة غير مطابقة للمعايير أو للقوانين المنصوص عليها. المواد الأكثر تضررا حسب ترتيب متناقص هي :
المياه و المشروبات، منتجات اللحوم ، الحليب ومشتقاته ، الحلويات ، الحبوب و مشتقاته.

أما عن التحاليل الفزيوكميائية كشفت عن 19 % عينة تدل على حالة عدم تطابق.
المواد الأكثر تضررا حسب ترتيب متناقص هي:
الحليب ومشتقاته، المصبرات، منتجات اللحوم، البيض، والمنتجات المشتقة منها، والمياه والمشروبات، والفواكه الجافة، البن، التوابل والتمور، الاعلاف الحيوانية، مواد التنظيف المنازل والسيارات ومستحضرات التجميل .

النشاطات التقنية أخرى:

- تزويد مخابر CACQE بالمواد الكميائية، والاواني الزجاجية وغيرها من المواد الاستهلاكية و قطع غيار المعدات

- المساهمة في تاسيس لجنة (miroir) المتعلقة بمعيار ISO 26000 المسؤولية الاجماعية ولقد شرع بقيم بخطوة تحسسية عل مستوى L' IANOR عن طريق لمحادثة
- تنصيب مدير المخبر لـ CACQE تندوف بحضور الوالي و مدير التجارة

التكوين والمتابعة التقنية:

في إطار تنفيذ البرنامج الاوروبى «تسهيل التجارة FACICO» تم تحقيق خلال السداسي الأول الأهداف التالية :

- دعم المخا بر الاقلمية في الجزائر العاصمة و قسنطينة في عملية الاعتماد
- استفادة لثلاثة 03 مسؤولين للجودة من بعثة لفرنسا في اطار الدعم التقني P3A
- تكوين لفائدة تقنيي المخابر حول تقنيات التحليل لبقايا المبيدات و المواد المضافة و الملونات، تقنيات التعريف على أنواع من الدهون
- تكوين حول اختبار الأجهزة الالكترومنزلية
- تكوين حول معيار ISO / 17025CEI
- تطور مقاييس و صيانة المعدات العلمية والتقنية للمخبر وهذا بالتركيز على إجراءات اعتماد المخابر بما في ذلك مخبر الجزائر وقسنطينة

III- قسم مراقبــة وترقــية النــوعية

من أجل بلوغ الأهداف المسطرة في إطار برنامج السياسة الوطنية للجودة تمحورت حصيلة النشاطات قسم المراقبة والجودة فيما يلي:

1)- دراسة الملفات الخاصة بإصدار الرخص المسبقة لفتح مخابر تحاليل و مراقبة الجودة واعتمادها طبقا لمرسوم التنفيذي رقم 02-68 مؤرخ في 06 فبراير سنة 2002 : 19 قرارا تم تسليمه في هذا المجال.

2)- دراسة الملفات المتعلقة بطلبات إصدار الرخص المسبقة لإنتاج المواد السامة أو التي تشكل خطرا من نوع خاص أو استيرادها طبقا المرسوم التنفيذي رقم 97-254 المؤرخ في 8 يوليو سنة 1997 : 363 قرارا تم تسليمه.

3)- دراسة الملفات الخاصة بطلب الرخص المسبقة من أجل صناعة مواد التجميل و التنظيف البدني و توضيبها أو استيرادها أو تسويقها في السوق الوطني طبقا لمرسوم تنفيذي رقم97-73 مؤرخ في 14 جانفي سنة 1997 : 448 قرار تم تسليمه.

4)- إنجاز الرقابة للمواد الصناعية و الغذائية والتحقق من فحصها وتحليلها للتأكد من مطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة في إطار التحقيقات الردعية.

5)- التعاون مع مختلف الوزارات لاسيما وزارة الفلاحة و التنمية الريفية من أجل دراسة ملفات القبول الأولية و الرخص الإدارية للمؤسسات الخاصة بالصناعة، والبيع بالجملة الأدوية، المواشي ،وكذلك وزارة الموارد المائية في إطار اللجان الدائمة للمياه المعدنية الطبيعة و مياه الينابيع من أجل دراسة ملفات الاستكشاف.

6)- اجتماعات تنسيقية مع غرفا ت التجارة والصناعة ، المركز الوطني للسجل التجاري ، جمعيات حمايوة المستهلك و التجار.

7)- المشاركة في مختلف اللجان التقنية لمعهد الجزائري للتقييس لإعداد ومناقشة وتحديث مشاريع المواصفات القياسية الوطنية تم إعداد 107 مشاريع المواصفات القياسية الوطنية.

8)- المشاركة في الأعمال اللجان خاصة التابعة للمعهد الجزائري للتقييس من أجل منح شهادة الجودة تاج.

9)- المساعدة التقنية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين لإيجاد حلول لما قد يصادفهم من معوقات خلال مراحل الصنع و لدفعهم إلى

تطوير و تحسين الإنتاج و دلك للوصول بالمنتج للجود ة المطلوبة.

10)- تنظيم والمشاركة في الأيام الدراسية و الملتقيات لنشر الوعي لدى المواطنين عن الأضرار الناجمة عن استهلاك المواد والسلع غير المطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة.

IV- نشاطات قسم الدراسات والتنمية :

يعتبر الهدف الرئيسي لقسم الدراسات والتنمية هو تنفيذ مشاريع تجهيزالمخابر الموجهة للمركز ،تطوير و اعادة تهيئة الهياكل القاعدية واقتناء معدات التحليل العلمي لصالح المخابربالإضافة إلى إدارة و تطوير الوثائق و أجهزة الإعلام الآلي ، ويتضم المركز الجزائري لمراقبة النوعية و الرزم حاليا 19 مختبرا فعالا منتشرا عبر كافة التراب الوطني و 20 مشروع لإنجاز هذه المخابر التي تدخل في اطار برنامج دعم النمو الاقتصادي في طور الانجازموجودة في كل من ولاية البويرة، تسمسيلت، باتنة، سوق اهراس، المدية ،جلفة ،الأغواط ،الواد، تميمون، برج باحي مختار، عين تيموشنت، البليدة و مسيلة.

ولقد تم مؤخرا تحويل عملية إنجاز هذا المشاريع من قطاع مركزي الى غير ممركزلفائدة الولايات المعنية باستثناء كل من مشروعي باتنة وتسمسيلت الذين تقدم معدل انجازهما الى ما يقارب 95% و55 % حسب الترتيب.

ولقد استفاد المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم كذلك من برنامج إنجاز مقرات جديدة للمخابر فعالة والمتمثلة في كل من سطيف، عنابة ،سعيدة، بجاية، كما تم أيضا تحويل عملية انجاز هذه المشاريع من قطاع مركزي الى غير ممركزلفائدة الولاية المعنية اما بالنسبة لمشروع بجاية فقد تقدم معدل التنفيذ الى 80 %.

- برنامج اقتناء معدات التجهيزفي طور الانجاز.
- مشروع إنجاز مخبر التجارب للمواد الصناعية فقد وصل معدل انجازه الى 60 % وهو بذلك يدعم الامكانيات القائمة وسيتركز أبرز مهامه على مراقبة مدى مطابقة المنتوجات الصناعية للمعاير المعمول بها و هذا سيسمح بالمساهمة في مكافحة تزييف المنتوجات الضناعية بما يتضمن من أثار سلبية بالغة على الاقتصاد، والصحة وسلامة المستهلك ويتواجد هذا المخبر في المدينة الجديدة بسيدي عبد الله.
- مشروع إنجاز مقر جديد للمديرية العامة للمركز الجزائري لمراقبة النوعية و الرزم.
- مشروع إعادة تاهيل مختبرات كل من تيارت والنعامة.
- اقتناء أجهزة علمية تقنية لفائدة هذه المختبرات و سيتم إطلاق مناقصة خلال هذا السنة.
- اقتناء أجهزة الحاسوب وتمديد شبكة الانترنت وقريبا سيتم اطلاق المناقصة الخاصة به .

ولتعزيز نشاطات المراقبة ، تطوير الجودة و دعم تطوير البحث العلمي يدير المركز الوطنى مكتبة وثائقية و تحتوي على :

- 700 كتابا تقنيا و علميا
- 40 مذكرة تخرج
- 33 دليلا للتفتيش
- 50 قرصا مضغوطا

تحديث و نشر اللوائح المتعلقة بنوعية السلع والخدمات و تسير الموقع الالكترونى.

حصيلة التسجيلات في السجل التجاري

287538 تسجيلا خلال السداسي الأول 2011

تظهر حصيلة السداسي الأول 2011، أنّه تمّ تسجيل 287.538 عملية تسجيل على مستوى السجل التجاري منها قيود جديدة، تعديلات، عمليات شطب وإعادة قيد، مفصلة على النحو التالي:

- 140.516 عملية قيد أو إنشاء مؤسسات جديدة، منها 133.195 شخصا طبيعيا و 7.321 شخصا معنويا أو شركات.
- 110.381 عملية شطب أو التوقف عن النشاط، منها 95,4% تتعلق بالأشخاص الطبيعيين و4,6 % بالشركات.
- 36.633 عملية تعديل وذلك راجع لأسباب عديدة، تم القيام بها أساسا من قبل الأشخاص الطبيعيين (81,3 % من المجموع).

I – حالة التسجيلات في السجل التجاري- السداسي الأول 2011

تتشكل التسجيلات في السجل التجاري أساسا، حسب الجدول المبين أدناه، من عمليات القيد والمتمثلة في :

- 49,65 % من مجموع التسجيلات للأشخاص الطبيعيين؛
- 37,95 % من مجموع التسجيلات للأشخاص المعنويين؛

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى تراجع حصة الأشخاص المعنويين في مجموع التسجيلات، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010 (9,7 %).

حيث تقدر هذه النسبة بـ 6,71 % من مجموع التسجيلات مقابل 93,29 % بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.

الطبيعة	أشخاص طبيعيون			أشخاص معنويون		
	عدد	٪ من مجموع الأشخاص الطبيعيين	٪ مقارنة بالمجموع العام *	عدد	٪ من مجموع الأشخاص المعنويين	٪ مقارنة بالمجموع العام *
قيود	133 195	49,65	46,32	7 321	37,95	2,55
إعادة القيد	0	0	0	8	0,04	0,003
تعديلات	29 789	11,11	10,36	6 844	35,48	2,38
شطب	105 262	39,24	36,61	5 119	26,53	1,78
المجموع	268 246	100	93,29	19 292	100	6,71

(*) المجموع العام (أشخاص طبيعيون+أشخاص معنويون): 287.538 تسجيلا يشمل كل أنواع التسجيلات

II- تطور عدد التسجيلات في السجل التجاري شهريا – السداسي الأول لسنة 2011

الأشخاص الطبيعيون

الطبيعة	التسجيلات الشهرية						المجموع المتراكم للسداسي الأول
	جانفي	فبراير	أذار	أبريل	مايو	جوان	
قيد	291 17	004 14	230 22	439 22	710 28	521 28	195 133
تعديل	733 5	622 4	404 5	839 4	028 5	163 4	789 29
شطب	759 18	638 18	866 24	807 16	652 14	540 11	262 105
مجموع	783 41	264 37	500 52	085 44	390 48	224 44	246 268

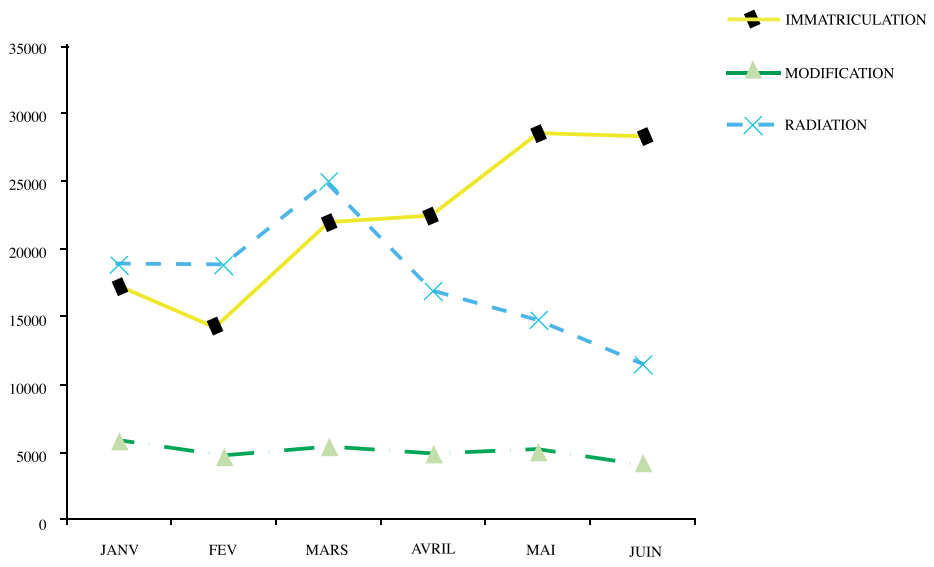

ملاحظة: إن مقارنة المنحنيات الممثلة للتسجيلات، توضح بصفة جلية الحصة الكبيرة التي تحتلها عمليات القيد والشطب. حيث عرفت هذه الأخيرة نفس المسار خلال الثلاث أشهر الأولى (تراجع في شهر فبراير وارتفاع في شهر أذار). على عكس عمليات القيد، فإن عمليات الشطب استمرت في الانخفاض لتصل إلى أدنى مستوياتها في شهر جوان.

الأشخاص المعنويون:

الطبيعة	أشخاص طبيعيون			شخاص معنويون			مجموع (أشخاص طبيعيون + أشخاص معنويون)		
	السداسي الأول 2010	السداسي الأول 2011	تطور	السداسي الأول 2010	السداسي الأول 2011	تطور	السداسي الأول 2010	السداسي الأول 2011	تطور
قيود	503 86	195 133	54%	802 6	321 7	7,6%	305 93	516 140	50,6%
إعادة القيد	0	0	0%	6	8	33,3%	6	8	33,3%
تعديلات	409 29	789 29	1,3%	878 6	844 6	-0,5%	287 36	633 36	1%
شطب	015 37	262 105	184,4%	816 2	119 5	81,8%	831 39	381 110	177,1%
المجموع	927 152	246 268	75,4%	502 16	292 19	16,9%	429 169	538 287	69,7%

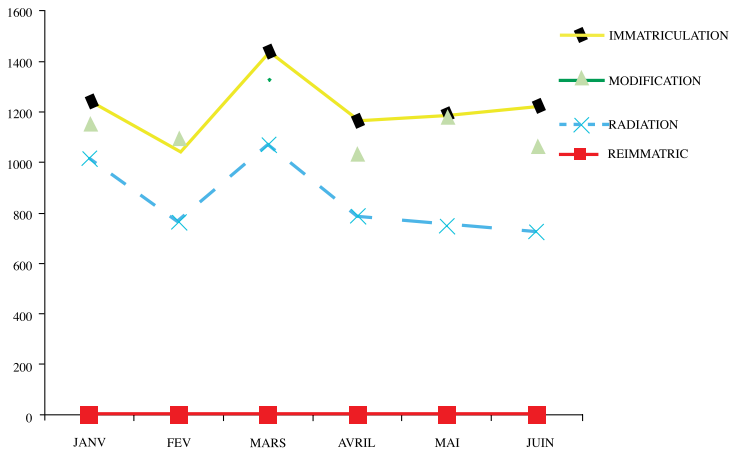

ملاحظة: المنحنيات التي تمثل التسجيلات تظهر عدم استقرار، وهو الأمر الذي يتجسد من خلال التغيرات المسجلة أثناء الأربعة (04) اشهر الأولى، غير أنه خلال الفترة الممتدة من شهر مايو إلى شهر يونيوفإن المنحنيات الممثلة للقيود وعمليات الشطب أصبحت خطية عموما.

III – تغير عدد التسجيلات في السجل التجاري في السداسي الأول 2010/ السداسي الأول 2011

مقارنة لما تم تحقيقه في السداسي الأول لسنة 2010، تم تسجيل ارتفاع بنسبة 69,7 % من العدد الإجمالي لعمليات التسجيل في السجل التجاري؛ أي 75,4 % بالنسبة للأشخاص الطبيعيين و16,9 % بالنسبة للأشخاص المعنويين. يتعلق هذا الارتفاع بشكل خاص بمواصلة عملية الشطب التي تم القيام بها في إطار التسهيلات المدرجة في منتصف شهر يوليو 2010.

مقارنة التسجيلات في السجل التجاري – السداسي الأول 2010 و السداسي الأول 2011 –

الطبيعة	أشخاص طبيعيون			شخاص معنويون			مجموع (أشخاص طبيعيون + أشخاص معنويون)		
	السداسي الأول 2010	السداسي الأول 2011	تطور	السداسي الأول 2010	السداسي الأول 2011	تطور	السداسي الأول 2010	السداسي الأول 2011	تطور
قيود	503 86	195 133	54%	802 6	321 7	7,6%	305 93	516 140	50,6%
إعادة القيد	0	0	0%	6	8	33,3%	6	8	33,3%
تعديلات	409 29	789 29	1,3%	878 6	844 6	-0,5%	287 36	633 36	1%
شطب	015 37	262 105	184,4%	816 2	119 5	81,8%	831 39	381 110	177,1%
المجموع	927 152	246 268	75,4%	502 16	292 19	16,9%	429 169	538 287	69,7%

تظهر المقارنة فيما يخص التسجيلات ما بين السداسي الأول لسنة 2011 والسداسي الأول لسنة 2010، العناصر التالية:

عدد التسجيلات، مهما كانت طبيعتها، عرف ارتفاعا بنسبة 69,1 %:

- أشخاص طبيعيون : 75,4 % ؛
- أشخاص معنويون: 16,9 %.

تظهر تفاصيل التغيرات بالنسبة لعدد التسجيلات ما بين السداسيين، على النحو التالي:

1)- **أشخاص طبيعيون:**

عدد القيود الذي يمثل 49,7% من مجموع التسجيلات، قد عرف ارتفاعا بنسبة 54%؛

عدد التعديلات الذي يمثل 11,1 % من مجموع التسجيلات، قد عرف ارتفاعا بنسبة 1,3 % ؛

عدد عمليات الشطب الذي يمثل 39,2 % من مجموع التسجيلات، قد عرف ارتفاعا بنسبة 184,4 % ؛

2)- **أشخاص معنويون:**

إن عدد عمليات القيد الذي يمثل 38 % من مجموع التسجيلات، عرف ارتفاعا بنسبة 7,6 % .

عدد التعديلات، الذي يمثل 35,5 % من المجموع، عرف تراجعا بنسبة – 0,5 %.

عدد عمليات الشطب، الذي يمثل 26,5 %، سجل ارتفاعا بنسبة 81,8 %.

IV. وضعية النسيج الاقتصادي إلى غاية 2011/06/30

فيما يخص النسيج الاقتصادي، فإن هذا الأخير قد سجل تطورا خلال السداسي الأول لسنة 2011. ومن ثمة فإن العدد الإجمالي للتجار قد بلغ 1.451.112 تاجرا، في نهاية شهر يونيو2011، منهم 1.324.231 شخصا طبيعيا وهو ما يمثل نسبة 91,3 % و 126.881 شخصا معنويا وهو ما يمثل 8,7 % من المجموع.

بصفة إجمالية ومقارنة بنهاية سنة 2010، تم تسجيل ارتفاع عدد التجار المسجلين بـ 43.663 (+3%)، وهو ما يُعد نسبة معتبرة فيما يخص إنشاء الشركات.

تعتبر ولاية الجزائر من أهم الولايات نظرا لنسيجها الاقتصادي المشكل من 146.371 متعاملا اقتصاديا (أشخاص طبيعيون) أي بنسبة 11,05 % من المجموع و 41.448 شخصا معنويا (32,67 %)، تليها ولاية وهران بـ 64.925 تاجر، سطيف بـ 63.482 تاجر و تيزي وزو بـ 59.211 تاجرا.

أما فيما يخص التوزيع حسب قطاع النشاط ومقارنة بنهاية سنة 2010، تم تسجيل ارتفاع يظهر كالتالي:

- قطاع الخدمات: + 57.442 تاجرا، أي 11,3 % ؛
- قطاع الإنتاج الصناعي/ البناء الأشغال العمومية والري والقطاع الحرفي: + 4.396 تاجرا، أي 1,6 % ؛
- قطاع استيراد وتصدير: + 1.505 تاجرا، أي 4,4 % ؛
- قطاع التجارة بالجملة: + 380 تاجرا، أي 0,6 % ؛
- قطاع التجارة بالتجزئة: - 12.667 تاجرا، أي - 2 % .

بخصوص الأشخاص الطبيعيين، فإن نسبة 44,1 % من مجموع التجار مسجلين في قطاع التجارة بالتجزئة، 37,6 % في قطاع الخدمات، 14,1 % في قطاع الإنتاج الصناعي والبناء الأشغال العمومية والري، 3,7 % في قطاع التجارة بالجملة و 0,5 % في قطاع الإنتاج الحرفي.

توزيع التجار المسجلين – أشخاص طبيعيين –
حسب قطاع النشاط إلى غاية 3/06/2011

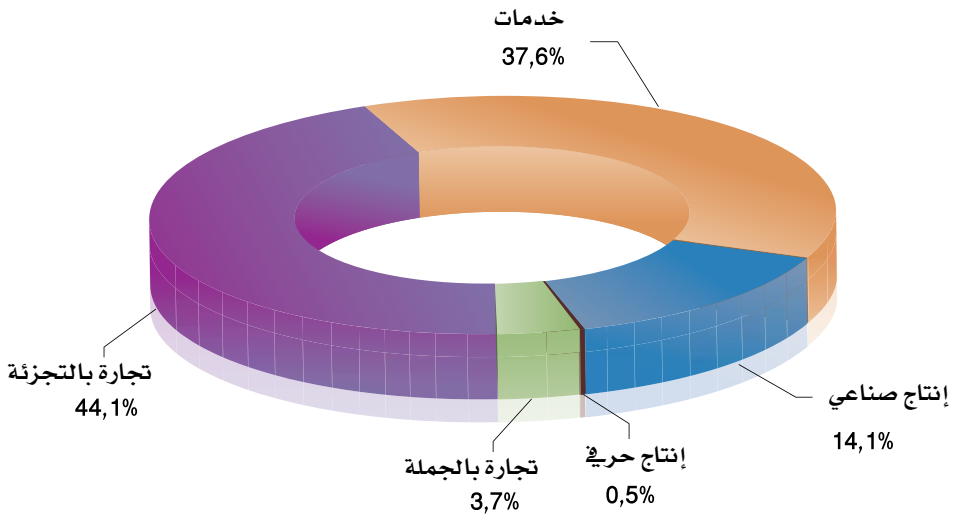

بالنسبة للأشخاص المعنويين، فإن 30,9 % من المجموع مسجلين في قطاع الخدمات،29,8 % في قطاع الإنتاج الصناعي /البناء والأشغال العمومية والري، 21,9 % في قطاع الاستيراد والتصدير، 10,3 % في التجارة بالجملة، 6,1 % في قطاع التجارة بالتجزئة وأخيرا 1 % في قطاع الانتاج الحرفي.

توزيع التجار المسجلين – أشخاص معنويون –
حسب قطاع النشاط إلى غاية 2011/06/3

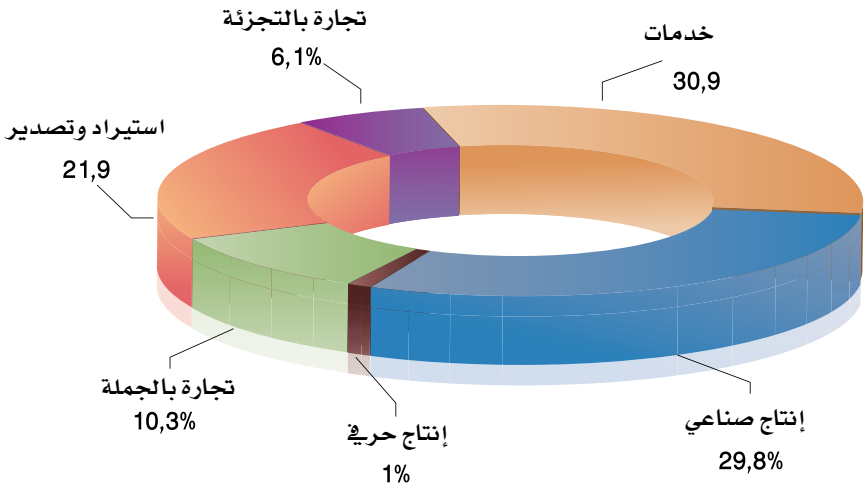

شهد عدد التجار الأجانب ارتفاعا من 8.309 تاجر في نهاية سنة 2010 إلى 8.440 تاجر أجنبي في 30 يونيو2011 (1.893 شخصا طبيعيا و6.547 شخصا معنويا) أي ما يعادل نسبة زيادة 1,57 %.

يظهر التوزيع حسب الجنسية على النحو التالي:

بالنسبة للأشخاص الطبيعيون:

إن أغلبية التجار الأجانب المسجلين في السجل التجاري بالجزائر من جنسية تونسية (584 أي 30,85 %) ومغربية (432 أي 22,82 %) ، وبنسبة أقل نجد الجنسيات التالية: السورية (339) المصرية (132) الفلسطينية (118) الصينية (110) والفرنسية (36).

بالنسبة للأشخاص المعنويين:

الجنسيات المهيمنة فيما يخص جنسية المسيرين الأجانب للشركات، هي الفرنسية (1.317 أي 20,12 %من المجموع) السورية (801 أي 12,23 %) الصينية (635 أي 9,70 %).

V. إيداع الحسابات الاجتماعية للسنة المالية 2010

إلى غاية 31 يوليو 2011، قامت 15.824 شركة بإيداع الحسابات الاجتماعية أي ما يمثل نسبة 15,2% مقارنة بعدد الشركات المسجلة في السجل التجاري والخاضعة لهذا الإجراء الإلزامي. ورغم المجهودات المبذولة من قبل الفروع المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري فإن هذه النسبة تبقى ضعيفة و دون التقديرات المنتظرة.

نتائج هذه العملية الموزعة حسب الولايات تظهر بأن أعلى نسب الإيداع تتراوح بين 25 % و 39 % وتم تسجيلها في الولايات التالية: إليزي، البيض، تندوف، تمنراست، سطيف، غرداية، برج بوعريريج، تبسة وباتنة.

شركة المعارض والتصدير «صافكس»

فضاءات عرض دائمة في سياق اقتصادي واعد

تعرف نشاطات إقامة المعارض انتعاشا ملحوظا منذ سنة 1999،حيث كان لا يتجاوز عدد المعارض المنظمة بالجزائر العشرين معرضا أواسط التسعينات، غير انه ومنذ بداية العقد الحالي أصبح هذا العدد يتجاوز الستين معرضا بقصر المعارض (صافكس) لوحده و أكثر من مائة معرضا في جميع أنحاء البلاد مع دخول عدد لا بأس به من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للميدان ، و لا زالت هذه الديناميكية مستمرة إلى يومنا هذا نتيجة انتعاش الاقتصاد الوطني بصفة كبيرة خلال هذه الفترة باعتبار أن المعارض تعتبر الواجهة الأولى لكل تطور اقتصادي حقيقي.

كما تعتبر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها بلادنا خلال كل هذه المدة بوتقة طبيعية لتطور أنشطة المعارض العامة و المتخصصة، و قد عكس هذا الإطار العام بظلاله على نشاطات صافكس خلال السداسي الأول من هذه السنة حيث تم برمجة 48 معرضا لسنة 2011 و تحقق منها النصف إلى غاية شهر يونيو2011 و قد خصصت مساحة إجمالية لهذه المعارض تقدر بـ 153 109م2 بما فيها المعارض المنظمة بالشراكة مع المتعاملين الجزائريين و الأجانب ، و تم تجسيد أكثر من 68 % من هذه المساحة المبرمجة ميدانيا إلى غاية يونيو2011.

وقد بلغت نسبة مشاركة العارضين 67 % في المعارض التي أقيمت في شهر يونيو2011 ،خاصة إذا علمنا أن التوقعات السنوية كانت تبلغ 2275 عارضا إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد العارضين المشاركين (1527 عارضا شاركوا في المعارض والصالونات التي نظمت في هذه الفترة).

إحصائيات ومؤشرات

الميل العام لسوق قيم البورصة خلال الفترة الممتدة مابين 2009-2011

أسعار المواد الزراعية الخامة خلال السداسي الأول لسنة 2011 واصلت صعودها للمستوى الذي عرفته في الاشهر الاخيرة من عام 2010. هذا الضغط في زيادة أسعار المواد الغذائية في العالم نتيجة الميول الكبيرة بين العرض والطلب على المستوى العالمي.

أسعار المواد الزراعية الخامة خلال السداسي الأول لسنة 2011 واصلت صعودها للمستوى الذي عرفته في الاشهر الاخيرة من عام 2010. هذا الضغط في زيادة أسعار المواد الغذائية في العالم نتيجة الميول الكبيرة بين العرض والطلب على المستوى العالمي.

ومن العوامل الرئيسية التي قادت إلى هذا الاستنتاج لهذا الوضع هي:

1- تدهور المحاصيل بسبب سوء الأوضاع الجوية (جفاف في روسيا وفيضانات في استراليا...)،

2- تراجع العرض من المواد الزراعية وزيادة الاستهلاك العالمي،

3- تراجع قيمة الدولار،

4- عودة اهتمام المستثمرين في المواد الخام الزراعية وخاصة لانتاج والوقود البيولوجي (Ethanol).

وهكذا، فإن متوسط سعر المواد الزراعية الأساسية بلغت خلال السداسي الأول 2011، أعلى مستوى كما هو ممثل في الجدول التالي:

المواد	السداسي الأول 2010	السداسي الأول 2011	تطورات (%)	تغيرات (الدولار/طن)
القمح اللين القمح الصلب	306,02 330,75	350,65 409,42	+15 +24	+44,63 +78,67
الذرة	270,86	321,14	+19	+50,28
الأرز	515,53	491,97	-5	-23,56
زيت عباد الشمس زيت الصوجا زيت النخيل	580,49 926,88 943,00	706,41 076,45 1 164,27 1	+22 +16 +23	+125,92 +149,57 +211,27
قهوة روبيستا قهوة أربيكا	064,48 2 911,48 4	539,65 2 116,66 6	+23 +25	+475,17 205,18 +1
سكر أبيض سكر أحمر	732,60 624,77	701,70 604,96	-4 -3	-30,90 -19,81

تطورات أسعار البورصة للمواد الأساسية للمواد الأساسية

للسداسي الأول لسنتي 2010-2011

الوحدة : الدولار/طن

المنتوجات	البلد	السداسي الأول لسنة (1) 2010	السداسي الأول لسنة (2) 2011	التطورات (%)	التغيرات
القمح (FOB):					
اللين	فرنسا*	209,10	350,65	67,69	141,55
الصلب					
CWAD n° 1	كندا*	374,90	459,34	22,52	84,44
CWAD n° 2	كندا*	300,20	413,24	37,65	113,04
HRW n° 2	الولاياتالمتحدة*	301,50	355,68	17,97	54,18
الذرة (FOB):					
Bordeaux	فرنسا*	277,20	331,29	19,51	54,09
YC 3	الولايات المتحدة*	242,90	301,84	24,27	58,94
الأرز (FOB):					
White 25% BKN	الفيتنام*	343,33	439,58	28,03	96,25
White 100% A	تيلاندا*	604,00	569,67	-5,68	-34,33
البذور الزيتية					
عباد الشمس	الأرجنتين*	520,00	248,71	-52,17	-271,29
	فرنسا*	1346,70	1621,83	20,43	275,13
صوجا	البرازيل*	999,40	1261,65	26,24	262,25
	الأرجنتين*	955,00	1436,17	50,38	481,17
	الولايات المتحدة*	431,90	531,54	23,07	99,64
كولازا	فرنسا*	-	1971,67	-	-
	ألمانيا*	291,20	283,18	-2,75	-8,02
زيت النخيل	فرنسا*	143,70	361,18	151,34	217,48
	ماليزيا*	943,00	1164,27	23,46	221,27
البن (FOB):					
Robusta*	لندن*	-	708,33 1	-	-
	فرنسا**	846,79 1	485,72 2	34,60	638,93
	الولايات المتحدة**	970,62 1	593,58 2	31,61	622,96
Arabica*	الولايات المتحدة*	031,11 4	563,43 5	38,01	1532,32
	الولايات المتحدة**	715,19 4	304,86 6	33,71	1589,67
	فرنسا*	856,51 4	223,32 6	28,14	1366,81
	البرازيل**	428,15 3	432,20 5	58,46	2004,05
	كولومبا**	927,28 4	506,26 6	32,05	1578,98
السكر (FOB):					
الأبيض	لندن*	643,80	715,65	11,16	71,85
	لندن**	-	823,52	-	-
الأحمر	الولايات المتحدة**	582,23	612,07	5,13	29,84
	الولايات المتحدة**	551,15	585,95	6,31	34,80

تطورات أسعار مسحوق الحليب والمادة والدسمة منزوعة الماء

للسداسي الأول لسنتي 2010-2011

الوحدة : الدولار/طن

مسحوق الحليب	السداسي الأول لسنة 2010 (1)	السداسي الأول لسنة 2011 (2)	التطورات (%)	التغيرات
مسحوق الحليب (0%)	894 2	571 3	23	677
مسحوق الحليب (26%)	107 3	843 3	24	736
مادة دسمة منزوعة الماء	667 4	214 6	33	1547

البيانات

تطور الأسعار في سوق الأسهم للقمح من جانفي 2006 إلى يونيو 2011 ممثل في المنحنى البياني التالي:

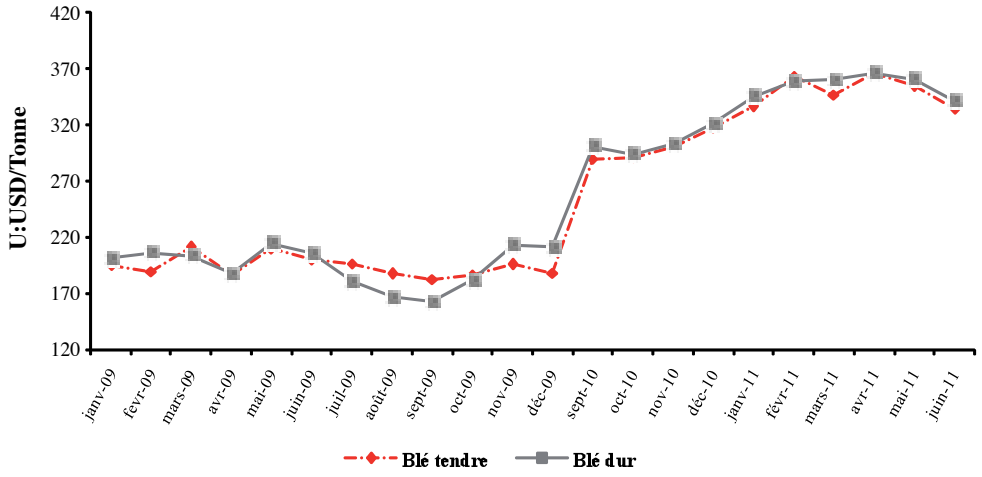

تطور الأسعار في سوق الأسهم للذرة من جانفي 2007 إلى يونيو 2011 ممثل في المنحنى البياني التالي:

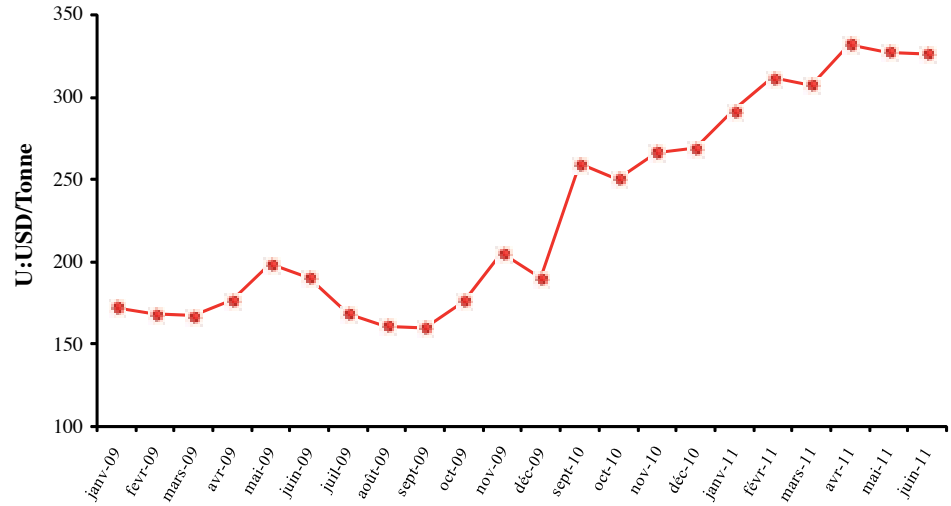

تطور الأسعار في سوق الأسهم للأرز من أبريل 2008 إلى يونيو 2011 ممثل في المنحنى البياني التالي:

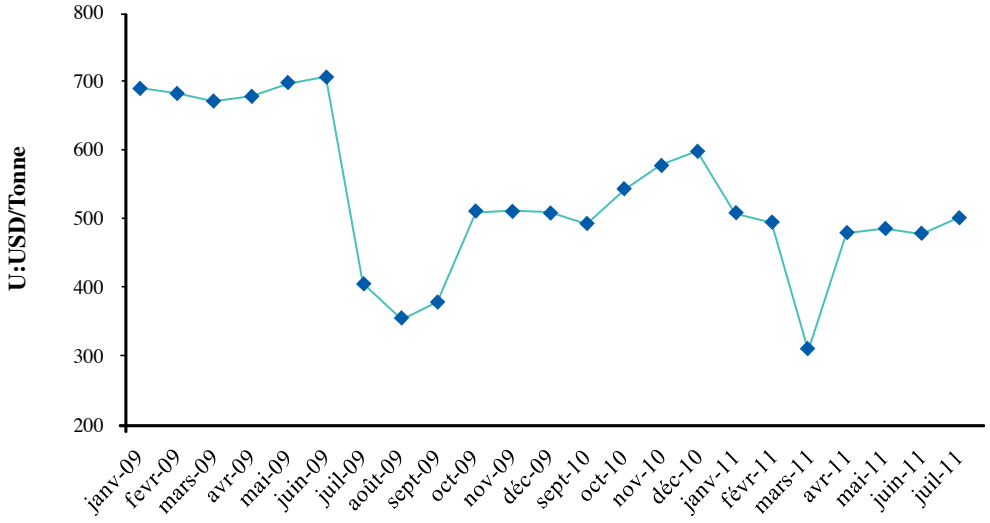

تطور الأسعار في سوق الأسهم للبذور الزيتية من جانفي 2006 إلى يونيو 2011 ممثل في المنحنى البياني التالي:

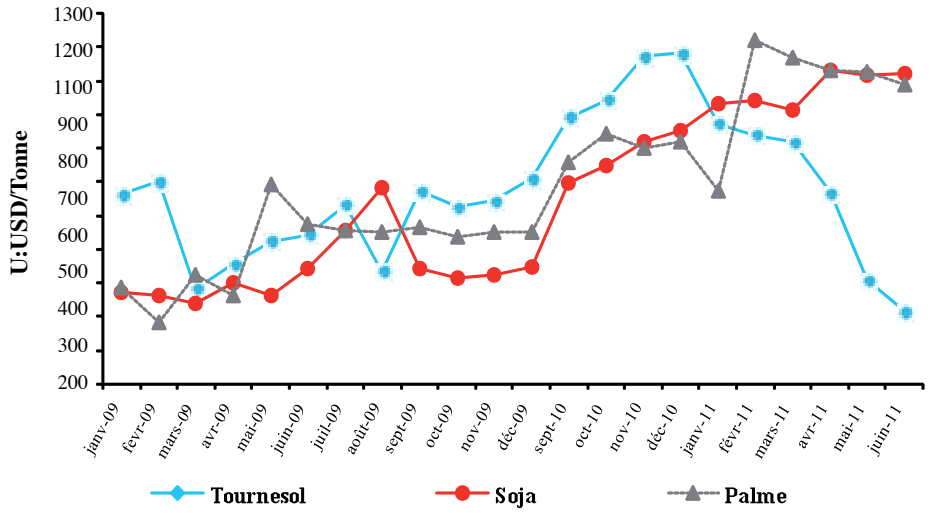

تطور الأسعار في سوق الأسهم للسكر (الخام والأبيض) من جانفي 2006 إلى يونيو 2011 ممثل في المنحنى البياني التالي:

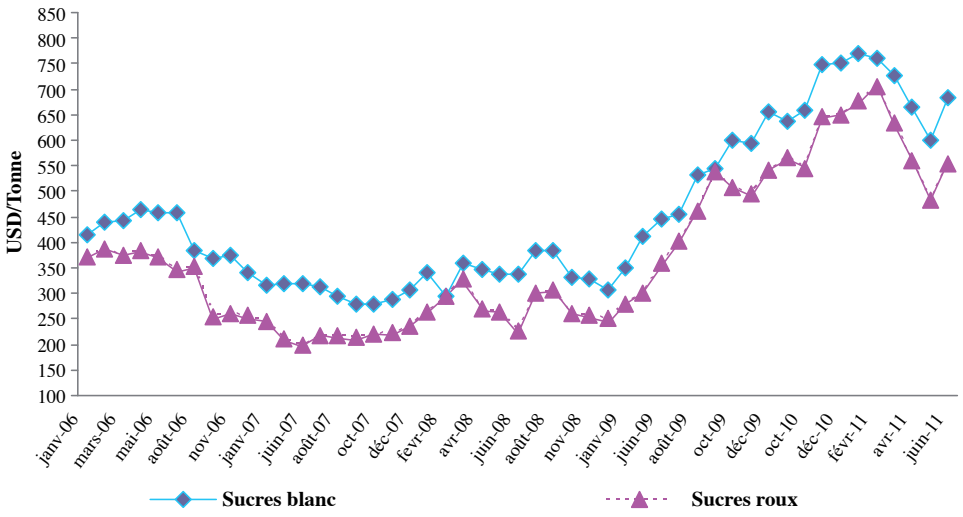

استيراد بعض المواد الغذائية الاساسية

الواردات من المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك محل متابعة من قبل المصالح المعنية لوزارة التجارة (المواد الأولية، منتجات البقالة ، الخضروات ،الفواكه واللحوم) في إطار تموين السوق، ممثلة خلال السداسي الأول 2011 بزيادة في غالبية فئات أصناف المنتوجات، رغم ارتفاع الاسعار في للأسواق العالمية.
معطيات الجدول التالي يوضح أن معظم الواردات الغذائية للسداسي الأول 2011 حققت معدل أعلى من 50% من الكميات المستوردة في عام 2010، وعليه فان السوق المحلي ممول بصفة تنظيمية بالمواد الغذائية الأساسية .

حسب تصنيف المواد الغذائية ، هيكلة الواردات خلال السداسي الأول 2011 مقارنة بالتي أنجزت خلال سنة 2010، توضح ما يلي:
- المواد الأولية: من 53 % إلى 93 %،
- البقوليات: من 36 % إلى 148 %،
- الخضر والفواكه الطازجة: من 55 % إلى 71 %،
- اللحوم الحمراء المجمدة والمبردة والأسماك المجمدة: من 42 % إلى 58 %.

علما أن أهم المواد الأولية الموجهة للصناعة الغذائية-الفلاحية ممونة عموما من الواردات بينما المجموعات الأخرى من المواد فالسوق ممون من الإنتاج المحلي و كذلك من الواردات لتغطية الطلب الوطني دون توقف النمو خصوصا للحوم الحمراء المجمدة، الفواكه وبعض منتوجات البقولية.

أما بالنسبة الى البيانات التفصيلية عن تطورات أسعار البورصة والمواد المستوردة خلال سنة 2009، 2011 والسداسي الأول لـ 2011 تعرض في المرفقات (أنظر الصفحة 50).